الأمم المتحدة A/C.1/51/PV.4

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ٤
الثلاثاء، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد الاكساندر سيتشو . . . . . (بيلاروس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البنود ٦٠ إلى ٨١ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد كيم تشانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي يا سيدي في البداية أن أهنئكم، بالنيابة عن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة. وإني واثق أن مهارتكم الدبلوماسية وخبرتكم الطويلة ستؤديان إلى إتمام عمل اللجنة بنجاح.

منذ انهيار هيكل الحرب الباردة، حدثت تغييرات جديدة وإيجابية في العلاقات الدولية، وأحرز بعض التقدم كذلك في جهود المجتمع الدولي لتحقيق نزع السلاح والأمن. بيد أن الأمل الجديد للمجتمع الدولي في نزع السلاح والأمن بعد نهاية الحرب الباردة لم يحقق بعد. فعدم الثقة بين البلدان والأمم قد أدى إلى تزايد التوترات الخطيرة والنزاعات المسلحة في عدة أنحاء من العالم، مما يُعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر ويزيد من عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي ومن سباق التسلح.

إن القضية الأكثر إلحاحا في موضوع نزع السلاح، عقب نهاية الحرب الباردة، هو تحقيق نزع السلاح النووي الكامل. وحتى اليوم، بعد انهيار الهيكل ذي القطبين للمجابهة بين الشرق والغرب لم تتخل الدول الحائزة للأسلحة النووية عن المذهب الذي عفا عليه الزمن، الذي يقول بأن الأسلحة النووية بمثابة رادع عن الحرب. وتحاول تلك الدول أن تبرر وجود الأسلحة النووية، وترفض إظهار أية إرادة لإزالة الأسلحة النووية دون قيد ولا شرط.

إن ما هو مهم في تحقيق نزع السلاح النووي هو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، مع حظر التجارب النووية وتعليق إنتاج الأسلحة النووية. وإزالة الأسلحة النووية ليست مسألة منهج أو إجراءات. إنما هي مسألة إرادة وتصميم الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تقوم بتفكيك كل الأسلحة النووية دون قيد ولا شرط وبالتمام والكمال، تمشيا مع رغبة الجنس البشري. وما دام سلاح نووي واحد باقيا على الأرض، لا يمكن أن يفلت الجنس البشري من التهديد النووي.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-86505
9686505

إن الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تعطي الدول غير الحائزة لها تأكيدا غير مشروط بعدم استعمال الأسلحة النووية ضدها. ويجب أيضا أن تضع جدولا زمنيا مفصلا لإزالة الأسلحة النووية، وأن تنفذ ذلك الجدول دون تحفظات.

وفي الوقت الحاضر أصبحت عمليات نقل الأسلحة وزيادة التسابق في التسلح، الناتجة عن تلك العمليات، من الأسباب الجذرية للتهديدات للسلم والأمن العالميين. وتصدير البلدان المتقدمة النمو للأسلحة إلى البلدان النامية يتزايد زيادة شديدة، ويؤدي إلى تفاقم الحالة الدولية العامة خصوصا في المناطق التي تدور نزاعات فيها.

وفي الوقت نفسه يجري بنشاط تعجيل تحديث وتطوير المعدات الحربية تحت ستار نزع السلاح، بينما تجري عمليات بحث وتطوير وإنتاج مشتركة للعتاد العسكري العصري في البلدان المتقدمة النمو. إن ذلك تهديد كبير للسلم والأمن الدوليين وحافز على سباق التسلح بين البلدان.

إن السلم والأمن الإقليميين يلعبان دورا هاما في كفالة الأمن الدولي. ومنذ نهاية الحرب الباردة شوهدت، في عدة أنحاء من العالم، علامات على اتجاهات نحو إنهاء التوتر ونحو التعاون. بيد أن آسيا، وخصوصا شمال شرقي آسيا، تظل المنطقة الأكثر زعزعة، لأن تراث الحرب الباردة لا يزال قائما هناك. إن التواطؤ العسكري بين الولايات المتحدة واليابان، وبين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، قد أصبح سافرا في شبه الجزيرة الكورية وبجوارها. وفي هذه الأثناء تجرى مناورات عسكرية مشتركة واسعة النطاق، تستهدف توسيع دوائر نفوذها، بذريعة تعزيز نظم الأمن.

وتُشكل محاولة اليابان غير المتسترة في الوقت الحالي لحيازة الأسلحة النووية ولتحويل ذلك البلد إلى دولة عسكرية عنصرا خطيرا للغاية في شمال شرقي آسيا. واليوم، بعد القضاء على توازن القوى، تحاول اليابان، مع الولايات المتحدة، توسيع مدى تطبيق التعاون الدفاعي بين اليابان والولايات المتحدة، وتوثق الأواصر العسكرية مع كوريا الجنوبية، بدعوى نظرية الاحتمالات فيما يتعلق باليابان، ولا سيما نظرية حدوث "حالة طوارئ" في شبه الجزيرة الكورية.

والمثال النموذجي لهذا هو محاولة اليابان، في تحالف مع الولايات المتحدة، إنشاء نظام مسرح الدفاع بالقذائف، وإنشاء محفل اليابان - الولايات المتحدة لصناعة الوسائل الأمنية متجاهلة في ذلك المعارضة الشديدة من بلدنا ومن البلدان الآسيوية الأخرى.

وإن هذا التحرك من اليابان يثير قلقا خطيرا ليس فقط في صفوف الشعب الكوري، ولكن في بلدان آسيوية أخرى كذلك. وسينفخ في نار سباق التسلح في المنطقة، ويؤدي في نهاية الأمر إلى حالة متطرفة.

وينبغي أن تتخلى اليابان فورا عن محاولتها أن تصبح دولة عسكرية وأن تحقق تسلحها نوويا. وأن تكفر وتعتذر، بدلا عن ذلك، عن جرائمها العدوانية الماضية، وأن تقوم بتسوية نزيهة ومخلصة تالية للحرب.

وإن كفالة السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية قضية حيوية مرتبطة ارتباطا مباشرا بالسلم في آسيا والعالم. وبناء الثقة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة شرط مسبق لإزالة التهديد بالحرب وكفالة سلم وأمن دائمين في شبه الجزيرة الكورية.

إن التنفيذ المخلص للاتفاق الإطاري بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة هو الشيء الجوهري لبناء الثقة بينهما اليوم. لقد فتح ذلك الاتفاق، الذي اعتمد قبل سنتين ويجري تنفيذه الآن، احتمالات لحل عادل للقضية النووية في شبه الجزيرة الكورية، ولبناء الثقة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. وقال الزعيم الكبير الرفيق كيم إيل سونغ إن مفتاح حل القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية يكمن في بناء الثقة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة وتوفير نظام من مفاعلات الماء الخفيف.

يُحدد الاتفاق الإطاري بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية تحديدا مفصلا القضايا المحيطة بإحلال نظام مفاعلنا المستخدم للمهدئ

الغرافيتي بنظام يستخدم المياه الخفيفة وبتطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

وقد قمنا، خلال شهر واحد من توقيع الاتفاق الإطاري، بتجميد معظم مفاعلاتنا المستخدمة للمهدئ الغرافيتي والمرافق النووية المتصلة بها بموجب أحكام الوثيقة، وسمحنا منذ ذلك الحين للوكالة الدولية للطاقة الذرية برصد هذا التجميد.

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، أبرم عقد توريد مشروع مفاعل المياه الخفيفة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومنظمة تنمية الطاقة الكورية وذلك تحت رعاية الولايات المتحدة التي قامت بدور قيادي، واستؤنفت في شهر كانون الثاني/يناير من العام الحالي ما تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية من عمليات التفتيش الدوري المخصص للمرافق غير الخاضعة للتجميد.

ومؤخرا، عمدت البلدان الأوروبية، بما فيها ألمانيا وفرنسا، وبلدان معينة من أمريكا اللاتينية، بما فيها الأرجنتين، وقد أبدت تفهما للاتفاق الإطاري بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، إلى اتخاذ موقف إيجابي إزاء تنفيذ الاتفاق.

ومن المهم، كيما يكفل حل جذري للقضية النووية من خلال التنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري، أن تحترم الولايات المتحدة بإخلاص التزاماتها بمقتضى الاتفاق، بما في ذلك تخفيف الجزاءات الاقتصادية.

ولقد وافق طرفا الاتفاق الإطاري على تقليل الحواجز التجارية والاستثمارية، بما في ذلك القيود المفروضة على خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعاملات المالية، خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع الوثيقة.

وينبغي للولايات المتحدة، ابتغاء خلق الثقة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، أن تنفذ التزامها بموجب الاتفاق الإطاري، وينبغي تحويل علاقات المواجهة بين البلدين إلى علاقات تقوم على الثقة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المحيطة بشبه الجزيرة الكورية، أن يُمسك عن فرض الكوابح على تنفيذ الاتفاق الإطاري. إن السياسة غير الودية التي تتبعها بلدان معينة بثبات تجاه بلدنا قد لا تكون مجدية في تسوية القضية. فمما لا شك فيه أنه إذا ما حلت القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية حلا جذريا من خلال تنفيذ الاتفاق الإطاري. فإن من شأن ذلك أن يُساعد في تسوية التوترات الإقليمية وخلق الثقة، مما يساهم في صون السلم الدولي.

وكيما ينفذ الاتفاق الإطاري الذي دخل إلى مرحلة جديدة، تنفيذا كاملا، فإنه ينبغي كفالة السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية. ولكي يكفل السلم والأمن المستديمان في شبه الجزيرة الكورية وتبنى الثقة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في الوقت الحالي، فإنه ينبغي إنشاء آلية جديدة للسلم تحل محل نظام الهدنة العتيق. هذا النظام الذي قامت في ظله علاقات اقتتالية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، ليس له دور في منع أي اندلاع غير متوقع للصراعات المسلحة أو الحرب، بسبب الشلل الكامل لأدوات الإشراف على الهدنة. وما دام هذا النظام قائما، فلن يستبعد خطر الحرب أبدا، وبالتالي لن يستأصل ايضا الارتياب المتبادل بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

لقد انصرمت ثلاث وأربعون سنة منذ انتهاء الحرب في كوريا، غير أن السلم المستدام لم يعم بعد في شبه الجزيرة الكورية.

ولقد أبرمت الولايات المتحدة معاهدة عسكرية بينها وبين كوريا الجنوبية فور التوقيع على اتفاق الهدنة، وهو ما كان يعني رفض اتفاق الهدنة بالكامل. وأخلّت الولايات المتحدة بالفقرة الفرعية ١٣ من اتفاق الهدنة والتي تنص على التوقف عن إدخال المعدات العسكرية والمواد القتالية إلى كوريا، وعوضا عن ذلك زادت من قواتها المسلحة بدرجة كبيرة، بل وأدخلت أسلحة نووية، وبذلك حولت كوريا الجنوبية إلى أكبر ترسانة في العالم.

وقد عملت الولايات المتحدة على الشلل التام لاتفاق الهدنة والهيئات المشرفة على الهدنة.

وفي عام ١٩٥٦، أعاقت الولايات المتحدة أنشطة فريق التفتيش التابع للدول المحايدة. وعلاوة على ذلك، فإنها عيَّنت في عام ١٩٩١ جنرالا في جيش كوريا الجنوبية، ليس لديه المؤهلات أو السلطة، عضوا كبيرا في قوات الأمم المتحدة المشاركة في لجنة الهدنة العسكرية. وبذلك فقد أصيبت وظيفة لجنة الهدنة العسكرية ودورها بالشلل التام.

وفي هذه الحالة، تقدمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في نيسان/أبريل ١٩٩٤ باقتراح يدعو إلى إحلال نظام سلم جديد محل نظام الهدنة العتيق.

بيد أنه حتى بعد سنتين من ذلك، فإن الولايات المتحدة لا تزال ترفض أن تستجيب لاقتراحنا. وعوضا عن ذلك، فإنها تزع قوات مسلحة ضخمة في كوريا الجنوبية وتواصل القيام بتدريبات حربية كبيرة الحجم بدلا من القيام بتمارين عسكرية مشتركة تتسم "بروح الفريق". وفي نفس الحين، فإن سلطات كوريا الجنوبية، في الوقت الذي انخرطت فيه في تكديس للأسلحة، حولت الجزء الجنوبي من خط الفصل بين القوات العسكرية إلى منطقة حدود حربية ملتهبة الحرارة عوضا عن كونه منطقة فاصلة وحولت المنطقة المنزوعة السلاح إلى منطقة ذات طابع عسكري بالكامل ومنطقة مدججة بالسلاح.

وبالنظر إلى الحالة الخطيرة في شبه الجزيرة الكورية، فإنه ينبغي إنشاء وسيلة مؤسسية على الأقل لمنع اندلاع الصراع المسلح والحرب. وانطلاقا من هذه الحاجة، فإن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اقترحت في شباط/فبراير من العام الحالي توقيع اتفاق مؤقت بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة من أجل منع اندلاع صراع مسلح أو حرب في شبه الجزيرة الكورية.

ويُغطي هذا الاتفاق المؤقت القضايا المتعلقة بإدارة خط الفصل بين القوات العسكرية والمنطقة المنزوعة السلاح، وطرق التصدي لحالات الصراع المسلح والحوادث المسلحة، وتشكيل هيئة عسكرية مشتركة وواجباتها واختصاصاتها، والقضايا الأخرى المتصلة بصون الأمن والنظام. كما يُعالج الاتفاق قضية إنشاء وتشغيل هيئة عسكرية مشتركة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في بانمونجوم لتنفيذ الاتفاق المؤقت المقترح والإشراف عليه بحيث تحل محل لجنة الهدنة العسكرية.

وسيحل الاتفاق المؤقت المقترح محل اتفاق الهدنة إلى أن يُبرم اتفاق سلام كامل.

وهذا الاقتراح الذي تقدمت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اقتراح معقول، وقد طرح بسبب الواقع الراهن للعلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة والحالة القائمة في شبه الجزيرة الكورية التي تقترب من مرحلة غير متوقعة.

وفي تموز/يوليه من العام الحالي، اقترحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عن طريق بيان للمتحدث باسم بعثة جيش الشعب الكوري في بانمونجوم، على الجانب العسكري للولايات المتحدة استئناف المفاوضات العملية الخاصة بمحادثات المستوى العام بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. وهي ترمي إلى إنشاء قناة عسكرية شرعية للاتصال، في أقرب وقت ممكن، لمنع خطر الصراع المسلح العارض المحدق قبل البدء في مناقشة توقيع اتفاق سلم.

وإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة موقعتان على اتفاق الهدنة الكوري، وتتمتع الولايات المتحدة بالسلطة الحقيقية لصنع القرار بشأن مسائل الأمن في كوريا الجنوبية. ولهذا، فإن الاتفاق غير النهائي عندما يوقع الجانبان عليه سيمثل دون شك طفرة في المفاوضات المتعلقة باتفاق سلم دائم.

ويمثل وجود قيادة الأمم المتحدة في كوريا الجنوبية عقبة كبيرة في وجه السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية. وقيادة الأمم المتحدة في كوريا الجنوبية لم تنشأ بموجب قرار من الأمم المتحدة. وفي الوقت الراهن، لم يبق في قيادة الأمم المتحدة سوى قوات تابعة للولايات المتحدة، وكانت هذه القيادة في طريقها إلى أن تحل، دون أية قرارات من الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب. وتبين هذه الحقيقة أن "القيادة المشتركة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا" تسيء استخدام خوذ قوات الأمم المتحدة وعلم الأمم المتحدة.

ونأمل أن يقوم المجتمع الدولي بإيلاء الاهتمام اللازم لتنفيذ القرار ٣٣٩٠ (د - ٣٠) باء، الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الثلاثين، ودعا إلى حل قيادة الأمم المتحدة في كوريا الجنوبية، واستبدال اتفاق الهدنة باتفاق للسلام، واتخاذ تدابير لاستعادة اسم الأمم المتحدة وعلمها من قوات الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية.

وينبغي إعادة توحيد كوريا بغية ضمان قيام سلم وأمن راسخين في شبه الجزيرة الكورية. ولا يمكن ضمان السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية إذا ما استمر تقسيم البلد والأمة، هذا التقسيم الذي بدأ في الأربعينات. وإن القائد العظيم الرفيق كيم ايل سونغ، الذي كرس حياته بكاملها لقضية إعادة توحيد البلد، قد تقدم باقتراح بإعادة التوحيد الوطني عن طريق الاتحاد التعاهدي. وطرح أيضا "برنامج النقاط العشر للوحدة العظمى للأمة بكاملها لإعادة توحيد البلد"، الذي استهدف تحقيق إعادة توحيد البلد عن طريق توحيد الأمة بكاملها، استنادا إلى الروح الوطنية المستقلة.

والاقتراح الرامي إلى إعادة التوحيد الوطني عن طريق الاتحاد التعاهدي يمثل طريقة ممكنة التنفيذ لإعادة توحيد البلد على أساس الاعتراف بالنظم والإيديولوجيات المختلفة التي وجدت في الشمال والجنوب طوال ما يقرب من نصف قرن، وذلك منذ أن فرضت قوات أجنبية تقسيم الأمة. ومن شأن إعادة التوحيد هذه أن تستند إلى مبدأ ألا يخضع طرف طرفا وألا يكون طرف مخضعا من قِبل طرف آخر - وإلى تعزيز المصالحة الوطنية. وسنبذل كل جهد ممكن لتنفيذ الاتفاق الإطاري بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، ولإنشاء آلية جديدة للسلم ولتحقيق إعادة توحيد البلد.

فالسلام هو المثل الأعلى لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وهو رغبتها وموقفها الثابت الذي تدافع عنه باستمرار. وإن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستبذل قصارى جهدها لكي تضطلع بمسؤوليتها وبواجبها وفقا لمُثل سياستها الخارجية، مُثُل الاستقلال والصداقة والسلام، وذلك بالانضمام بنشاط إلى جهود المجتمع الدولي لتحقيق نزع السلاح الكامل والشامل ولضمان السلم والأمن الدوليين.

ويعرب وفد بلدي عن أمله بأن تختتم هذه اللجنة أعمالها بنجاح بما يتفق مع رغبة البشرية في عالم جديد ينعم بالحرية والسلام.

السيد بستاني (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي لرؤيتكم، سيدي، وأنتم الدبلوماسي المحترم في بيلاروس، رئيسا للجنة الأولى. ونحن على ثقة بأننا سنتمكن، تحت قيادتكم الماهرة، من النهوض بقضية نزع السلاح والأمن الدولي. وأود كذلك أن أشيد بسلفكم، السفير اردينشولون، الممثل الدائم السابق لمنغوليا. وأن تفانيه الذي لا يكل في سبيل قضية نزع السلاح والأمم المتحدة يشكل لنا جميعا مصدر الهام.

وكما أشار العديد من رؤساء الوفود أثناء المناقشة العامة التي جرت في الجلسات العامة التي عقدتها الجمعية العامة، فإن فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ قد شكل لحظة هامة. فلأول مرة في ٥١ سنة، يمكننا أن نأمل على نحو معقول بأن الإنسانية شهدت آخر تفجيرات تجارب الأسلحة النووية - هذه الأسلحة التي تمثل تحضيرات مخيفة وخطيرة لارتكاب مجازر جماعية.

وحتى قبل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، فإنها تشكل فعلا عقبة كأداء أمام إجراء تجارب نووية في أي مكان في العالم. وبموجب قانون المعاهدات، فإنها تنطوي على التزام أخلاقي - وقانوني فعلا - من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالامتناع عن إجراء جميع التجارب النووية. ولا يمكننا إلا أن نبتهج بذلك. وشاركت البرازيل في الحملة لحظر إجراء التجارب النووية منذ ١٩٦٢، عندما شغلنا مقعدنا لدى افتتاح لجنة الدول الثماني عشرة المعنية بنزع السلاح، وهي السابقة على مؤتمر نزع السلاح. وفي الواقع، فإن الأب البعيد للمعاهدة الحالية هو مذكرة الدول الثماني الخاصة بحظر التجارب النووية المقدمة من الدول الأعضاء المحايدة في لجنة الدول الثماني عشرة المعنية بنزع السلاح وهي: إثيوبيا والإمارات العربية المتحدة والبرازيل والسويد والمكسيك وميانمار ونيجيريا والهند.

ولربما كانت تلك المبادرة متقدمة على زمانها - إلا أن التاريخ قد أنصفنا. وكما بيَّن رد الفعل الأخير المناهض لإجراء التجارب النووية، فإن المجتمع المدني حتى داخل الدول الحائزة للأسلحة النووية يتساءل على نحو متزايد عما إذا كانت الأسلحة النووية تستحق المخاطر التي تنطوي عليها وتكاليفها التي تتزايد باستمرار. وإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تكن تـُعد أبدا أنها نهاية الطريق. ولقد شجعنا البيان الذي أدلى به رئيس الولايات المتحدة أمام الجمعية العامة والذي قال فيه إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية:

"توجهنا صوب قرن تتسنى فيه مواصلة خفض أدوار ومخاطر الأسلحة النووية والقضاء عليها تماما في نهاية المطاف". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٦، ص ٢).

وإننا نتفق اتفاقا تاما مع ما ورد في البيان. وإن القرن الحادي والعشرين يجب أن يكون القرن الذي تتم فيه إزالة السلاح الوحيد القادر على إفناء الحياة على الأرض، وينبغي أن يكون ذلك عاجلا بدل أن يكون آجلا.

وأود أن أتشاط بعض أفكارنا في أسباب تزايد اقتراب هذه الامكانية. فالممثل الدائم للبرازيل، السفير سلسوامواريم، قد تشرف بدعوة الحكومة الاسترالية له لأن يكون عضوا في هيئة كانبره، التي أوكلت إليها مهمة إجراء دراسة شاملة لمسألة إزالة الأسلحة النووية. وإن زملاءه الأعضاء في الهيئة كانوا من الدبلوماسيين والعلماء والأكاديميين، والسياسيين والضباط العسكريين ومن بينهم بعض الذين كانت لهم قيادة مباشرة للأسلحة النووية - أي التحكم بأدوات معركة هرمجدون. ومن الناحية الجغرافية والمهنية، كانت المجموعة متنوعة كما يمكن للمرء أن يتوقع.

وتضمنت مهمتهم إجراء دراسة جادة ومتوازنة للآثار الأمنية المترتبة على الأسلحة النووية. ولم تكن هذه الممارسة مفرطة في التفاؤل أو مثالية. لقد تم التأكيد دوما على صون الاستقرار الاستراتيجي ومبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. وبالرغم من ذلك فإن الاستنتاجات التي توصلت إليها هيئة كانبره كانت إجماعية وقاطعة. إن الأسلحة النووية تقلل أمن جميع الدول، بما فيها الدول الحائزة لها، فهذه الأسلحة ليست لها فائدة عسكرية سوى فائدة ردع خصم مجهز بها على نحو مماثل عن استخدامها. بيد أن استمرار الحالة الراهنة يشكل مخاطر لا تحتمل. والطريقة الوحيدة لخفض هذه المخاطر هي اتخاذ سلسلة من الخطوات المتدرجة تؤدي إلى الإزالة التامة لهذه الفئة من الأسلحة.

ولن أعيد هنا سرد الحجج والحجج المضادة التي ناقشتها الهيئة، ولن أوجز المقترحات والمراحل التي أوصت بها نحو نزع السلاح النووي. فهذه يمكن العثور عليها في نص تقرير هيئة كانبره.

وفي هذا السياق، من المهم أن نضيف أن محكمة العدل الدولية قد قررت بالاجماع أن هناك التزاما قانونيا ليس فقط بالتفاوض بنية حسنة على تدابير لنزع السلاح النووي بجميع جوانبه بل أيضا بجعل هذه المفاوضات تفضي إلى نتيجة - أي القضاء على الأسلحة النووية. إن الفتوى الهامة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية تشكل اختصاصا جديدا بالنسبة إلى جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل نزع السلاح النووي.

إن البرازيل التي صدقت بالفعل على اتفاقية الأسلحة الكيميائية تود تعزيز النداء بالتصديق عليها. وبينما نرحب باستمرار التزام الرئيس كلينتون والرئيس يلتسين باتفاقية الأسلحة الكيميائية نحث الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على الإسراع بالتصديق على الاتفاقية. إذ أنه دون تصديق الدولتين المعلن أنهما حائزتان للأسلحة الكيميائية ربما يكون من المحتم إعادة تقييم الإجراءات والآليات والأطر الزمنية للمنظمة المعنية بحظر الأسلحة الكيميائية.

إن البرازيليين الذين اشتركوا في قوات حفظ السلام قد خبروا بصورة مباشرة المعاناة الناجمة عن الاستخدام العشوائي للألغام البرية في الدولتين الشقيقتين موزامبيق وأنغولا وكذلك في أمريكا الوسطى. وبينما يعمل المجتمع الدولي على تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إزالة الألغام البرية المضادة للأفراد يتعيَّن على جميع الدول الالتزام بالقيود الإنسانية التي تفرضها اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ونود أن نؤكد على أهمية تعزيز سلطة الاتفاقية وضمان اشتراك أوسع فيها. ومن

الأساسي أن تصدق جميع الدول على البروتوكول الثاني المعدل بشأن الألغام البرية والبروتوكول الرابع الجديد بشأن أسلحة الليزر المسببة للعمى.

ومما له أهمية كبيرة إبقاء الألغام البرية بعيدة عن أيدي الذين لا يحترمون القانون الإنساني الدولي. وتحقيقا لهذه الغاية أعلن وزير خارجية البرازيل في بيانه الافتتاحي في المناقشة العامة وقفا من جانب واحد قابلا للتجديد لمدة أربع سنوات لتصدير جميع أنواع الألغام البرية المضادة للأفراد. وتؤيد البرازيل أيضا بذل جهود أقوى لمكافحة الاتجار السري بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعلمنا في السنوات الأخيرة أن هناك مخاطر مقترنة بالصلات بين تهريب الأسلحة والاتجار بالمخدرات والارهاب. ومن بين الأولويات الجديدة المدرجة في جدول أعمال الأمن العالمي إقامة التعاون الأوثق لإحباط عمل المنظمات الإجرامية الدولية الضالعة في الاتجار في المخدرات.

وإذ أعود إلى المسائل النووية أود الآن أن أعرض اقتراحا ستقدمه البرازيل وبلدان أخرى في اللجنة الأولى هذا العام. إنه مشروع قرار يتعلق بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية وفي المناطق المجاورة له.

لقد استُبعد الخيار النووي في عدة أجزاء من العالم. وهذا أهم تطور. وأنشئت مناطق خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية من خلال معاهدة تلاتيلولكو، ومن ثم في منطقة جنوب المحيط الهادئ من خلال معاهدة راروتونغا؛ وفي جنوب شرقي آسيا من خلال معاهدة بانكوك؛ وفي أفريقيا من خلال معاهدة بيليندابا.

إن هذه المعاهدات، بإضافة معاهدة أنتاركتيكا إليها، إنما تحرر شعوب النصف الجنوبي من الكرة الأرضية والشعوب في المناطق المجاورة له شمال خط الاستواء من الأسلحة النووية، حيثما تنطبق تلك المعاهدات. وقد أدت هذه الحقيقة إلى مبادرتنا التي ترمي إلى تحقيق اعتراف الجمعية العامة بنشوء مناطق خالية من الأسلحة النووية في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية وفي المناطق المجاورة له. وأعربت بلدان عديدة عن تأييدها للمبادرة. ويعرب مشروع القرار عن القلق المشروع للبلدان الخالية من الأسلحة النووية، وهي تغطي أكثر من نصف سطح العالم ولها الحق في أن تكون في مأمن من تهديد الأسلحة النووية. ونعتبر الاعتراف بإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية والمناطق المجاورة بمثابة تأكيد للالتزام الدولي بعدم الانتشار ونزع السلاح.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تشجيع الفكرة القائلة بأن معظم العالم خال من الأسلحة النووية، سيكون له، دون شك، أثر بوصفه مثلا وسيضيف قوة دفع إلى عملية نزع السلاح النووي وإلى تقوية نظام عدم الانتشار النووي.

وعلى الرغم من أن مبادرتنا في حد ذاتها لن تنشئ التزامات قانونية جديدة فهي تهدف إلى التذكير بالحاجة إلى احترام الالتزامات القائمة بموجب معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والبروتوكولات التابعة لها، وتطلب من جميع الدول ذات العلاقة التي لم تصدق بعد على هذه المعاهدات والبروتوكولات أن تفعل ذلك، وتطلب إليها النظر في مقترحات جديدة بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

وقد يكون الأثر الأكثر مباشرة لمبادرتنا هو أن ترسخ في الوعي العام صورة لعالم تحرر أكثر من نصف سطحه بالفعل من آفة الأسلحة النووية. إنها فكرة قوية وموحية قوية لأنها بسيطة، وموحية لأنها تشير إلى ميل نحو التوسع التدريجي للمناطق الخالية من الأسلحة النووية حتى تشمل العالم كله. ونرجو من جميع الدول أن تنضم إلينا في تقديم مشروع القرار ذاك وتأييده.

السيدة كوروكوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدا كلمتي بأن أقدم لكم، سيدي، باسم وفد اليابان أحر التهانئ على توليكم رئاسة اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. وأؤكد لكم كل تأييد وفدي وتعاونه في قيادتكم للعمل الهام الذي تقوم هذه اللجنة به.

أود في مستهل كلمتي أن أعرب عن ارتياح حكومتي البالغ أنه، بعد سنتين ونصف من المفاوضات في جنيف، اعتمدت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الدورة الخمسين للجمعية العامة بتأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء. وقد بذلت اليابان والبلدان الأخرى التي تشاطرها نفس التفكير جهودا مضنية لإبرام معاهدة

الحظر الشامل للتجارب النووية واعتمادها. وقد تجلت أهمية المعاهدة بتوقيع رئيس الوزراء هاشيموتو نفسه عليها في ٢٤ أيلول/سبتمبر، اليوم نفسه الذي فُتح فيه باب التوقيع عليها. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تمثل حقا معلما تاريخيا في الجهود الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وقد وقّع حتى الآن على المعاهدة ١٢٤ بلدا، مما يدل دلالة واضحة على قوة التأييد الدولي لحظر التجارب النووية. وتثق اليابان أنه في ضوء اعتماد المعاهدة وبالنظر إلى التأييد الواسع الذي تتمتع به لن تجرى بعد الآن تجارب نووية في أي مكان من العالم. وتأمل حكومتي أملا قويا في أن يوقع المعاهدة ويصدق عليها أكبر عدد ممكن من البلدان. وبصورة خاصة، نود أن نطلب إلى البلدان التي أعربت عن معارضتها للمعاهدة أن تعيد النظر في موقفها ليتسنى للمعاهدة أن تدخل حيز النفاذ في أقرب موعد ممكن.

وستبذل اليابان من جانبها كل جهد للمساهمة في الإنشاء السلس وفي وقت مبكر لنظام دولي لحظر التجارب النووية، بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأود اليوم أن أشير إلى بضعة أمثلة على الجهود التي ستبذلها حكومة اليابان صوب تحقيق ذلك الهدف. أولا، تعرب اليابان عن استعدادها لتوفير شخص على معرفة وخبرة لشغل منصب موظف رفيع المستوى في الأمانة الفنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وثانيا، فإن اليابان على استعداد لتقديم تبرع مالي فوري للجنة التحضيرية لضمان الإنشاء والتشغيل السلسين للنظام. بالإضافة إلى ذلك، وكما قال رئيس الوزراء هاشيموتو في بيانه أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي، ستوسع اليابان التعاون التقني ليشمل البلدان النامية المعنية بتكنولوجيات الاهتزازات التي تشكل جزءا أساسيا من نظام الرصد الدولي لاكتشاف التفجيرات النووية. وتبذل اليابان هذه الجهود متابعة لنهجها الثابت لتحقيق تقدم واقعي خطوة فخطوة في مجال نزع السلاح النووي بهدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

واسمحوا لي الآن بأن أعلق على مسائل أخرى من مسائل نزع السلاح النووي. أولا، أود أن أؤكد على أهمية عملية الاستعراض في أعقاب تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. واستنادا إلى قرار السنة الماضية بتعزيز عملية استعراض المعاهدة، بالإضافة إلى القرار بتمديد المعاهدة، يجب أن نستكشف السبل الكفيلة بالتحرك قدما بشأن المسائل المدرجة في مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح في اجتماعات اللجنة التحضيرية المقرر بدؤها في السنة المقبلة لمؤتمر استعراض عام ٢٠٠٠.

وستعقد اليابان، سعيا إلى الإسهام في جعل عملية الاستعراض مثمرة بقدر الإمكان، حلقة دراسية دولية عن موضوع "نزع السلاح النووي بعد تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى" في طوكيو في بداية كانون الأول/ديسمبر. ومما يؤمل فيه أن تسهل تلك الحلقة الدراسية بداية ميسرة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي التالي لمعاهدة عدم الانتشار بتوفير مجال لتبادل آراء صريح ومتعمق بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أجل تحديد الاتجاه المقبل لجهود نزع السلاح النووي.

وثانيا، أود أن أعلق على مسألة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وكما أكد رئيس الحكومة هاشيموتو ووزير الخارجية ايكيدا، تعتقد اليابان الآن وقد اعتمدت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفتحت للتوقيع، أن المفاوضات بشأن معاهدة الوقف يجب أن تبدأ في أسرع وقت ممكن في مؤتمر نزع السلاح في جنيف. واليابان، من جانبها، لا تزال تعمل من أجل هذا الهدف. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن مؤتمر نزع السلاح قرر في الحقيقة بتوافق الآراء في عام ١٩٩٥ أن ينشئ لجنة مخصصة للمفاوضات بشأن هذه المعاهدة.

وثالثا، فإن نزع السلاح النووي مسألة تحظى باهتمام مشترك من جانب المجتمع الدولي ككل. وبهذا فهو يتطلب اهتمام جميع الدول، وليس الدول التي تمتلك الأسلحة النووية فحسب. ومن ثم، من المهم أن ندعم روح الثقة المتبادلة والتعاون البناء بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ولهذا الغرض، يجب أن نعزز أداء ومصداقية أجهزة نزع السلاح الدولية، مثل مؤتمر نزع السلاح واللجنة الأولى.

وستسعى اليابان إلى تعزيز التدابير الواقعية والعملية بغية تسهيل إحراز مزيد من التقدم في مؤتمر نزع السلاح صوب نزع السلاح النووي. وإن معاهدة الوقف هدف هام بالتأكيد ولكنها ليست الهدف الوحيد. إن اليابان تعتقد أن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يشكل محفلا لاستكشاف سبل ممكنة لتحقيق مزيد من نزع السلاح النووي الذي هو، في الواقع، أحد البنود المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

ورابعا، اسمحوا لي بأن أعرب عن ارتياحنا بسحب جميع الرؤوس الحربية النووية من أوكرانيا، وفي وقت قريب من بيلاروس. وهذه الإنجازات أمثلة واضحة تبين أن جهود تحديد الأسلحة ونزع السلاح تحرز تقدما، كما كان الوعد بذلك.

وتتطلب المشاكل المتصلة بأسلحة الدمار الشامل الأخرى اهتمامنا. وفي هذا السياق، نأمل أن يكون المؤتمر الاستعراضي الرابع المقبل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية مثمرا حتى يمكن أن يحرز الفريق المخصص مزيدا من التقدم في عمله الحالي، بما في ذلك صياغة نص يجري تطويره.

وترحب اليابان بأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ستدخل حيز النفاذ في القريب العاجل. ومع ذلك، إنها تنوه بأن الكثير من البلدان، بما فيها الولايات المتحدة وروسيا، لم تصدق بعد عليها. وتأمل اليابان أملا قويا أن يصدق هذان البلدان عليها في أقرب وقت ممكن، وأن يكون ذلك بالتأكيد قبل دخولها حيز النفاذ.

وبينما لا يمكننا أن نغالي في التوكيد على التهديد الذي تفرضه أسلحة الدمار الشامل، فإننا يجب علينا أيضا أن نتصدى للمشاكل التي تسببها الأسلحة التقليدية، ولا سيما في ضوء استخدامها في الواقع في الصراعات التي تشتعل في مختلف أجزاء العالم اليوم. ومنذ نهاية الحرب الباردة، أصبح الاهتمام العالمي مركـّزا بصفة خاصة على الألغام البرية، التي سميت أسلحة للدمار الشامل في حركة بطيئة. ومن المقدر أنه يوجد أكثر من ١٠٠ مليون لغم بري لا تزال في جوف الأرض في مختلف أجزاء العالم. وفي كل شهر تودي بحياة أكثر من ٨٠٠ شخص وتجرح آلاف آخرين. ومعظم ضحاياها من المدنيين الأبرياء. وهذه، في المقام الأول، مشكلة إنسانية ولكن وجود الألغام البرية يخلق أيضا عقبات تعترض طريق التعمير الاقتصادي والاجتماعي في مناطق مزقتها الصراعات العسكرية.

وترى اليابان أن من المهم اتخاذ تدابير في المجالات الأربعة التالية: أولا، في تعزيز القيود الدولية على الألغام البرية؛ وثانيا، في أنشطة إزالة الألغام من جانب الأمم المتحدة ومنظمات أخرى؛ وثالثا، في استحداث تكنولوجيات للكشف عن الألغام وإزالتها؛ ورابعا، في المساعدة على تأهيل الضحايا. وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، القيود، تعتزم اليابان التصديق على البروتوكول الثاني الجديد لاتفاقية الأسلحة الكيميائية في موعد مبكر. وهي تؤيد الجهود الدولية ابتغاء القيام بحظر كامل على الألغام البرية المضادة للأفراد. ومن أجل تعزيز الجهود الدولية في المجالات الثلاثة الأخرى، تـُعد اليابان للدعوة إلى عقد مؤتمر دولي على مستوى كبار المسؤولين. ومن المقرر عقده مبدئيا في أيار/مايو ١٩٩٧، في طوكيو.

وأود في هذا السياق أن أشير إلى مؤتمر الاستراتيجية الدولية الذي نظمته كندا في هذا الشهر. إن مبادرات مثل هذه ذات أهمية في تعزيز وتشجيع التعاون الدولي بشأن هذه المسألة الحيوية.

إن التكديس المفرط للأسلحة الخفيفة مشكلة أخرى تتطلب اهتمامنا. وتقدر اليابان التقدم المحرز في الأمم المتحدة على أساس قرار الجمعية العامة ٥٠/٧٠ باء الذي اتخذت اليابان مبادرة بشأنه في السنة الماضية. ونحن نشعر بالامتنان لأن فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشأه الأمين العام يحرز تقدما بشأن هذه المشكلة الخطيرة، ونتطلع إلى تقرير الفريق، الذي سيحيله الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين.

وتولي اليابان أهمية لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية سعيا إلى تعزيز الشفافية في التسلح. ومن أهداف السجل منع تكديس الأسلحة التقليدية المفرط المزعزع للاستقرار. وتطلب اليابان، مرة أخرى، إلى الدول التي لم تشارك في السجل حتى الآن أن تفعل ذلك. ووفقا للقرارات المتخذة في الماضي، سيدعو الأمين العام في السنة المقبلة إلى اجتماع لفريق من الخبراء الحكوميين للنظر في سبل زيادة تطوير السجل. ونأمل أن يخرج الفريق بمقترحات واقعية وفعالة.

وأخيرا، أود أن أعلق بإيجاز على الإسهامات الملموسة التي تقدمها مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح من أجل تعزيز الحوار الإقليمي وتشجيع الثقة. وتقدر اليابان بصفة خاصة إسهامات مركز كاتماندو، وهو منشأة من بضع منشآت من هذا القبيل في آسيا وفي جنوب المحيط الهادئ، وستواصل تقديم مساعدتها دعما لهذه الأنشطة.

وبالتأكيد ستُذكر سنة ١٩٩٦ كسنة متميزة فيما يتعلق بالتقدم المحرز في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وإنني واثق بأن اللجنة الأولى ستواصل، في الأشهر الأخيرة من هذه السنة البارزة، البناء على هذا التقدم صوب تحقيق عالم أكثر أمانا. ويمكنني أن أؤكد للجنة أن هذا مسعى تتعهد اليابان بتقديم دعم كامل له.

وقبل أن أختتم بياني، إنني مضطر إلى أن أتكلم ردا على الكثير من الاتهامات التي لا أساس لها الموجهة من جانب ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بموقف اليابان الدفاعي. وآسف لأن يتوجب عليّ أن أفعل هذا، ولكنني لن أثير إلا أربع نقاط.

النقطة الأولى تتعلق بما يسمى بمحاولات اليابان أن تصبح دولة عسكرية. وأود أن أذكر ما يلي: ارتكازا على مفهوم امتلاك قوة دفاع أساسية بدلا من استهداف اليابان أن ترد على تهديد عسكري للبلد ردا مباشرا، يتعين أن تمتلك اليابان المستوى الأدنى الضروري من القدرة الدفاعية الأساسية بوصفها دولة مستقلة حتى لا تصبح عنصرا غير مستقر في المنطقة بإيجاد فراغ القوة. وتسعى حكومة اليابان الآن إلى بناء قوة دفاع فعالة ومعتدلة وفقا لهذا المفهوم. وفي حين ينبغي استبدال وتحديث عتادنا الرئيسي، فإننا نبذل جهودا أكبر لتحقيق الكفاءة والترشيد من حيث التنظيم وهيكل القوة وعتادها. بيد أن هذا الموقف لن يشكل أبدا تهديدا في المنطقة.

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية بشأن التعاون بين اليابان والولايات المتحدة بخصوص مسائل الدفاع، أود أن أذكر ما يلي: إن الترتيبات الأمنية المتخذة بين اليابان والولايات المتحدة يقصد منها الإسهام في أمن اليابان وصون السلم والأمن الدوليين في الشرق الأقصى. والتطورات التي حدثت مؤخرا في العلاقات الأمنية بين اليابان والولايات المتحدة، بما في ذلك الإعلان المشترك الصادر في نيسان/أبريل من هذا العام، لا تغيِّر بأي طريقة هيكل المعاهدة الأمنية بين اليابان والولايات المتحدة، ولا توسع تطبيقها الجغرافي. ومثلما يقول الإعلان، فإننا نعتبر أن الحلف المتين القائم بين اليابان والولايات المتحدة والوجود العسكري للولايات المتحدة يسهمان وسيظلان يسهمان في الاستقرار والازدهار في منطقة آسيا - المحيط الهادئ.

وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة بشأن نزع السلاح النووي، أود أن أؤكد أن اليابان لا تطور حاليا أسلحة نووية ولن تطورها أبدا. ولقد أعربنا باستمرار عن موقفنا من هذه المسألة. فاليابان لن تمتلك أبدا أسلحة نووية لبضعة أسباب. أولا، فيما يتعلق بالأمن، فإن امتلاك أسلحة نووية لا يعمل إلا على زعزعة استقرار البيئة الدولية المحيطة باليابان. وفي هذا السياق، أشير إلى أن هدفنا الرئيسي هو صون السلام والازدهار في اليابان وفي جميع أنحاء العالم. وثانيا، فيما يتعلق بمبادئ اليابان اللانووية، تستبعد اليابان خيار الأسلحة النووية من الناحيتين السياسية والقانونية معا. فمن الناحية السياسية، تؤيد اليابان تأييدا راسخا المبادئ الثلاثة غير النووية. ومن الناحية القانونية، سواء على الصعيد الدولي أو المحلي، تلتزم اليابان بالقوانين التي تحظر الأسلحة النووية. وعلى الصعيد الدولي فإن اليابان دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعلى الصعيد المحلي، فإن القانون الأساسي للطاقة الذرية في اليابان يقصر جميع الأنشطة النووية قصرا صارما على الأغراض السلمية. وثالثا، فإن المشاعر الوطنية للجمهور الياباني سبب هام آخر لعدم تفكير اليابان على الإطلاق في تغيير سياستها المتعلقة بالأسلحة النووية. والشعب الياباني، وهو الشعب الوحيد في العالم الذي وقع ضحية للقنابل الذرية، يعارض معارضة شديدة امتلاك اليابان للأسلحة النووية.

أما النقطة الرابعة والأخيرة فتشير أساسا إلى الحرب الأخيرة. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر أنه في العام الماضي، ولدى الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لانتهاء الحرب، أعربت حكومة اليابان عن عميق أسفها للأضرار والمعاناة الهائلة التي تعرضت لها شعوب بلدان عديدة بسبب استعمار اليابان لها واعتدائها عليها. وتسعى حكومة اليابان باستمرار إلى أن تتفهم بلدان أخرى تسليم اليابان بحقائق التاريخ.

السيد فالنسيا رودريغيز (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي بأن أبدأ بتقديم أحر تهانئ وفد بلدي إليكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ونحن نتمنى لكم كل النجاح في أعمالكم. وأود أيضا أن أتقدم بتهانئي إلى أعضاء المكتب الآخرين، فضلا عن التقدم بامتناني العميق إلى السفير اردينشولون على الطريقة البارعة التي وجّه بها أعمال اللجنة في الدورة الماضية.

لقد جرت خلال العام الماضي، عدة أحداث هامة ومبشرة بالخير فيما يتصل بعملية نزع السلاح، على الرغم من حصول بعض النكسات أيضا. يود وفد بلدي، وهذه الصورة في خاطره، أن يسجل موقفه من عدة بنود يتعين أن تتناولها اللجنة، وهي كما يلي. أولا، خلال مختلف اجتماعات القمة التي عقدتها مجموعة ريو، ذكر رؤساء دولنا أو حكوماتنا بأن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي كانت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية تُنشأ على أساس معاهدة تلاتيلولكو، وأكدوا مجددا على الحاجة الملحة إلى قيام المجتمع الدولي بحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها إلى الأبد، فضلا عن الحاجة إلى القضاء على الترسانات النووية التي يشكل وجودها المستمر خطرا مسلطا على رؤوس البشر. وتعتبر إكوادور هذا السبيل المناسب الوحيد إذا أردنا أن نحقق الهدف الذي يكافح المجتمع الدولي من أجله، عنيت نزع السلاح العام والكامل تحت مراقبة دولية فعالة.

وفي هذا الصدد، فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي فتحت الجمعية العامة باب التوقيع عليها والتي وقّعت عليها الدول النووية الخمس فضلا عن الأغلبية الساحقة من البلدان الأخرى، بما في ذلك إكوادور، هي خطوة هامة نحو تحقيق ذلك الهدف. وعلى الرغم من حقيقة أنها تترك الباب مفتوحا أمام التجارب النووية التي لا تنطوي على التفجيرات وأنها قد تساعد، من حيث النوعية، على تحسين وتحديث الأسلحة النووية، فإن قبول المجتمع الدولي بهذا الصك يشير إلى أن جميع البلدان ستعزز عملية نزع السلاح، وستساهم في بناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها، وستعزز أساسا الإعلانات المتعلقة بالوقف الاختياري للتجارب النووية وستساعد على تجنب إلحاق الأذى بالجنس البشري والبيئة بسبب التجارب النووية. وكل هذا يجعل من المناسب أن ندرس باهتمام خاص احتمال دخول هذا الصك حيز النفاذ وفتح الطريق على نحو فعال أمام تحقيق إنجازات جديدة في هذا الميدان.

وثمة عنصر مكمّل هام للمعاهدة ينبغي أن يتمثل في وقف إنتاج وتخزين المواد الانشطارية للأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وإكوادور على ثقة بأنه ستجرى قريبا مفاوضات جادة بشأن هذه المسألة.

وثانيا، تعتبر إكوادور أنه يجب أن تجري هذه اللجنة دراسة مستفيضة للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية استجابة للطلب الوارد في القرار ٧٥/٤٩ كاف، وأنه ينبغي، في جملة أمور، أن توافق الجمعية العامة على إجماع الآراء في معايير المحكمة، ولا سيما الرأي القائل بأنه:

> "لا يوجد في القانون الدولي العرفي ولا التقليدي أي إذن محدد بالتهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها" (A/51/4، الفقرة ١٨٢).

وهذا المعيار ينبغي أن يكون الأساس لتعزيز العمل المطلوب لتنفيذ

> "التزام بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، واختتام هذه المفاوضات". (المرجع نفسه)

وهذا أساس قانوني ضروري لتعجيل الجمعية العامة بعملية نزع السلاح النووي ولتعزيز القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي.

وثالثا، لقد أكدت إكوادور بلا انقطاع الحاجة إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ولهذا فإننا نرحب بالمبادرة البرازيلية الهامة لتعزيز الاعتراف بأن معاهدة انتاركتيكا ومعاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا تحول بالتدريج نصف الكرة الجنوبي بأكمله والمناطق المتاخمة له إلى مناطق خالية من الأسلحة النووية. إننا نناشد الموقّعين على هذه الصكوك اعتماد التدابير الضرورية لتوطيد وضع المنطقة كمنطقة خالية من الأسلحة النووية.

ورابعا، تكـــرر إكـــوادور الإعراب عن أهمية قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) الذي يحيط علما:

"كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية ... والتي قدمت فيها إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطـــراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ضمانات أمـن من استعمال الأسلحة النووية". (القرار ٩٨٤ (١٩٩٥)، الفقرة ١)

إننا نعتقد بأن هذا القرار تدبير يدعو، من جملة أمور، إلى إجراء مفاوضات جادة بشأن إبرام معاهدة دولية تعمل، في الوقت الذي تحمي فيه استقلال الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وسلامتها الإقليمية وسيادتها، على جعل الامتناع عن استعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التزاما تتقيد به الدول.

وخامسا، دعا رؤســـاء دول وحكومات مجموعة ريو مرارا أيضا إلى فرض حظـــر فوري على أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية والسمية والإشعاعية.

وينبغي أن تدخل اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى حيز النفاذ عاجلا؛ ويحتاج هذا الأمر إلى تصديق دولة واحدة لا غير. ورغما عن ذلك، فإنه كيما يكون دخول الاتفاقية إلى حيز النفاذ مفيدا حقا، ينبغي أن تكون جميع الدول الحائزة لهذا النوع من الأسلحة أطرافا في الصك.

وقد انضمت إكوادور إلى البروتوكول الإضافي الرابع الذي اعتمد في الجزء الأول من المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة التي تحظر استعمال ونقل أسلحة الليزر التي صممت تحديدا كي تسبب عمى دائما. إننا نرى أنه ينبغي لجميع الدول أن تقبل هذا الصك لأن خطر انتشار هذه الأسلحة واستعمالها هائل، خاصة إذا ما وقعت في أيدي جماعات إرهابية أو مهربي المخدرات.

وسادسا، ترغب إكوادور في تكرار الإعراب مرة أخرى عن اعتقادها بأنه ينبغي استكمال نزع السلاح على الصعيد الإقليمي بتدابير ومبادرات من أجل نزع السلاح التقليدي على الصعيد العالمي، على أن يوضع في الأذهان أن الدول الكبرى هي التي تمتلك أكبر قوة عسكرية تقليدية في العالم. وفضلا عن ذلك، يجب ألا نغفل عن الاختلالات الكبيرة في التسليح فيما بين دول المنطقة الواحدة، الأمر الذي يسفر، بدلا من إيجاد درجة أكبر من الأمن لمن يملكون تلك الأسلحة، الإسراع بسباق التسلح والتسبب في افتقاد الجميع للأمن. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الاختلالات تفضي إلى أن تزدري البلدان التي تحوز أكبر القوى العسكرية التسوية السلمية للمنازعات وإلى أن تعتمد فقط على استعمال القوة.

إن سجل الأسلحة التقليدية تدبير ملائم يرمي إلى إيجاد الشفافية في عمليات احتياز المعدات العسكرية. ولكي يكون هذا السجل فعالا تماما، فإنه يجب أن يكون مقبولا على الصعيد العالمي. وتقوم إكـــوادور بتقديم المعلومات المطلوبة بموجب هذا السجل.

وسابعا، فيما يتعلق بحظر إلقاء النفايات المشعة، يتوجب عليّ أن أصرح بأن إكوادور طـــرف في اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطـــرة عبر الحدود وبالتخلص منها لسنة ١٩٨٩. وفي هذا السياق، قامت حكومة إكوادور بإخطار أمانة الاتفاقية أنها قررت، وفقا للمادة ٤ من الاتفاقية، أن:

"تحظر كليـــة استيراد النفايـــات الخطرة أو غيرها من النفايات بغرض التخلص منها،"

وطلبت أن يبلغ هذا القرار إلى جميع أطراف الاتفاقية.

وعلاوة على ذلك، تؤيد إكوادور إبرام اتفاقية بشأن حظر الأسلحة الإشعاعية، ينبغي أن تشمل النفايات المشعة. وتمشيا مع هذا الموقف، فإننا نؤيد أيضا إعداد استراتيجيات وتدابير ترمي إلى عكس اتجاه آثار تدهور البيئة.

وثامنا، تؤيد إكوادور عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وتبين الأحداث الدولية التي وقعت في السنوات الأخيرة، بما فيها ما وقع في مجال نزع السلاح، أن هناك حاجة إلى إعطاء قوة دفع حاسمة لهذه العملية بأكملها، وللوصول، قبل كل شيء، إلى التزامات جديدة من جانب الدول التي تتحمل أكبر المسؤوليات في هذا المجال.

إننا نعتقد أنه بغض النظر عن القضية الأساسية، قضية نزع السلاح النووي وإزالة أسلحة الدمار الشامل، فإنه ينبغي للدورة الاستثنائية أن تولي اهتماما خاصا إلى المواضيع المتصلة بنزع الأسلحة التقليدية، وعلى وجه الخصوص إلى الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بتوجيه موارد أكبر من إنتاج الأسلحة والاتجار فيها إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتاسعا، تعتقد إكوادور أن الجانب الأساسي من تعزيز عملية نزع السلاح هو تدابير بناء الثقة. وما من شك في أن لكل منطقة سماتها الأمنية الخاصة بها. ويجب علينا أن نؤكد أن اعتماد هذه التدابير وخلق بيئة مواتية للأمن، عن طريق تعزيز حُسن الجوار ما بين الدول، من جملة أمور، يشكلان مساهمة هامة في خلق الشفافية، والتفاهم المتبادل، وتدعيم العلاقات الدولية. ويجب زيادة الحوار الثنائي والمتعدد الأطراف بشأن دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي. وينبغي التأكيد على أن مفهوم الأمن لا يقتصر على الجوانب العسكرية، ولكن يضم أيضا جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية هامة. إن الإرهاب وتهريب المخدرات والمواجهات الإثنية والدينية، والتخلف المتوطن والفقر المتفشي، كلها مسائل تلحق الخطر دائما بالأمن. وعلى نفس المنوال، فمن الضروري أن تسوى النزاعات الدولية بالوسائل السلمية فقط لا غير بحيث تكون الاتفاقات التي يتم التوصل إليها بمثابة تفاهمات تستند إلى العدل والقانون. وما دام مناخ من الارتياب والامتعاض ناشئ عن دوام المنازعات فيما بين الدول قائما فسيكون من بالغ الصعوبة تحقيق تقدم على الطريق المفضي إلى نزع السلاح.

وعاشرا، فيما يتعلق بتوسيع تشكيل مؤتمر نزع السلاح، فمع أنه من الصحيح أن عضوية هذا المحفل قد ازدادت إلى ٦١ عضوا، بقبوله لما يسمى مجموعة الـ ٢٣ بمقتضى مقرر المؤتمر رقم ١٤٠٦، فإن من الصحيح أيضا أن دولا أخرى كثيرة، من بينها إكوادور، ظلت تعرب لبعض السنين عن اهتمامها الخاص بالمشاركة في المؤتمر، قد تُركت خارج المؤتمر. وينبغي للمؤتمر أن يعكس التغييرات في الحالة الدولية، ولذا فمن الضروري أن نصر على هذا الطلب، وإننا لنأمل بأن يحظى باستجابة إيجابية من اللجنة، ومن ثم من مؤتمر نزع السلاح ذاته. وبالإضافة إلى ذلك، فينبغي الإشارة إلى قرار الجمعية العامة ٧٢/٥٠ جيم الذي يعترف بالطموحات المشروعة لجميع البلدان التي طلبت بأن تنضم إلى عضوية المؤتمر والذي يحث هذا الجهاز على إعادة النظر خلال عام ١٩٩٦ في الترشيحات الأخرى التي قدمت إليه.

السيد موهر (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تود كندا أن تنضم إلى الوفود الأخرى في تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة. وسنعمل معكم ومع أعضاء المكتب الآخرين لجعل هذه الدورة إيجابية بقدر الامكان.

وإذ نبدأ الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، فإن كندا ترى أننا نمر الآن بمرحلة حاسمة في الأنشطة الدولية التي تستهدف النهوض بعمليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونحن نقف في مفترق طرق: اتجاه يشير إلى الاستفادة المستمرة من الفرص التي أتاحتها نهاية الحرب الباردة؟ والاتجاه الآخر يشير إلى ضياع الزخم والمخاطرة باتخاذ خطوات إلى الوراء.

وليس ثمة شك في أن لدينا حقا نستحقه عن جدارة بأن نفخر بالانجازات التي حققناها في الأعوام السابقة. غير أنه إلى جانب أوجه نجاحنا الهامة المتمثلة في تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - يظل في النفس إحساس بأن هناك وعدا لم يعوف وعملا لم ينجز.

ومن الصحيح أن أوجه التقدم المحرز في السنوات الخمس الأخيرة - معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية وتمديد معاهدة عدم الانتشار وإنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ وفي أفريقيا ومعاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية - قد فاقت بكثير أوجه التقدم المحرز خلال الخمسين عاما الماضية. وفي الوقت نفسه، نجد أن معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب لم تدخل بعد في حيز النفاذ، وبالتالي فهي بالنسبة لبلدان كثيرة لا ترقى إلى مستوى النجاحات

الكاملة. إن احتمالات إحراز مزيد من التقدم في برامج عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح تبدو، الآن أكثر مما كان في السنوات الماضية، أبعد منالا. فهل يمكن أن نتحرك بما حققناه من أوجه النجاح، متجاوزين الأهداف البلاغية لنتحدى المواقف المتعلقة بالأمن القومي بطريقة أكثر مباشرة؟ وهل يمكننا الاستمرار في التعويل على الاحساس بالالتزام والإلحاحية الذي ساد في فترتي ما بعد الحرب الباردة وما بعد حرب الخليج وعلى الإرادة السياسية التي واكبت ذلك؟ وترى كندا أن الوقت قد حان لأن نستعيد طاقتنا ولأن نؤكد التزاماتنا من جديد ولأن نبحث عن قيادة. فنحن نعتقد أنه يمكن تحقيق الكثير إذا توفرت الطاقة والالتزام والقيادة.

ولا تزال أسلحة الدمار الشامل كما كانت دائما: أسلحة دمار شامل لا يمكن التفكير في استخدامها إلا في أشد الظروف حاجة إليها. وتجاهل واقع وجودها وما يترتب على ذلك من ضرورة تخفيض أعدادها والقضاء على المخاطر التي تشكلها ليس مسارا مقبولا للعمل. إن مهمتنا واضحة: علينا أن نواصل تخفيض هذه الأسلحة والقضاء عليها.

وفي الميدان النووي، فإن معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها وتمديد معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ليست كافية في حد ذاتها. وهي عناصر في عملية دينامية وتدريجية جارية ونحن نتحرك صوب غايتنا المعلنة المتمثلة في القضاء على الأسلحة النووية. ولذلك يجب أن نمارس الضغط لمواصلة تنفيذ عملية معاهدتي تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها، وتوسيع نطاق العملية قريبا لتشمل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ وينبغي أن نبدأ العمل الآن في وضع اتفاقية لوقف انتاج المواد الانشطارية، وأن نحسن ضمانات الأمن النووي الحالية، وأن نعزز التقدم ونواصله في ميدان إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وسعيا إلى تحقيق هذه الغايات، ستظهر امكانيات أخرى ينبغي متابعتها أيضا. إلا أنه يمكن السعي الآن إلى تحقيق الأهداف التي ذكرتها، مع مقاومة الجهود البازغة لإعادة تعريف مفهوم 'ساحة اللعب' وكذلك المبادرات المتعلقة بإعلان توقعات وأطر ايديولوجية غير واقعية. وفي هذا الصدد، من الطبيعي أن عملية استعراض معاهدة منع الانتشار المعززة والشاملة والمختلفة نوعيا المقرر أن تبدأ في الربيع المقبل تنطوي على أهمية كبرى بالنسبة لكندا لأسباب ليس أقلها أهميتها لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية على النحو المحدد في مبادئ المعاهدة وأهدافها. ومع ذلك، فإن المحافل الأخرى، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح، ينبغي استخدامها بأكبر قدر ممكن من الكمال.

ونجد بالمثل أن التحديات الماثلة في ميادين الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والسمية معروفة تماما. لا بد من أن تدخل معاهدة الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، على أن ترقى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي إلى ما هو معقود عليهما من توقعات وما تعهدا به من التزامات. ونحن نعرف أن ذلك سيتطلب إرادة سياسية متضافرة تبديها كل من الدولتين - ولكن ذلك يجب أن ينجز. وسيتيح لنا المؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام فرصة مباشرة لاستعراض وتقييم التحديات التي تواجهنا ولوضع هدف واضح لعملنا الجاري من أجل تعزيز تلك الاتفاقية. ويجب ألا ننسى أن إحدى الطوائف الدينية استطاعت أن تستخدم الأسلحة السمية؛ وما يمكن أن تفعله طائفة ما يمكن للدول القومية أن تفعل ما هو أكثر منه بسهولة ما لم تكن مقيدة بالتزامات وتأكيدات متبادلة. وستبذل كندا قصارى جهدها للمساهمة في إحراز المزيد من التقدم في كل هذه المجالات.

إن نزعتنا الطبيعية إلى التركيز على الأهداف البالغة الوضوح في ميدان نزع أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية يجب ألا تجعلنا نتغاضى عن الامكانيات الأخرى. فعلى سبيل المثال، دعا عدة رؤساء وزراء كنديين - بدءا من بيير ترودو في عام ١٩٨٢ في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح إلى العمل من أجل حظر استحداث وتجربة ووزع جميع الأسلحة في الفضاء. ألا يستحق هذا المفهوم المزيد من النظر؟ نحن نرى أنه يستحق ذلك بالفعل. ونود أن نرى ذلك يتحقق في مؤتمر نزع السلاح.

وإذ ننتقل إلى نزع السلاح التقليدي، فإنه لا بد لنا من أن نسأل أنفسنا سؤالا آخر: أين نحن متجهون، وما هي أهدافنا؟ لقد أنجز الكثير من العمل الجيد، ويجري

الاضطلاع بمبادرات وعمليات كاملة. وعلينا أن نواصل كل هذه المبادرات والعمليات، بينما نضمن أننا نواصل وضع أهداف عملية وقابلة للتحقيق وموضوعية. ومنذ وقت طويل تحكم ثلاثة اعتبارات منظور كندا في ذلك السياق، وهي الشفافية والحوار وضبط النفس. وليس لأي منها في حد ذاته مقومات البقاء؛ فكل منها يساهم في الآخرين ويعتمد عليهما. والنتيجة النهائية هي أنه لا بد من القيام بعمل ملموس. ويمكننا ويجب علينا أن نعزز سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والسجلات الإقليمية المناظرة له. ويجب أن نشجع الحوار الذي يستند إلى ما تقدمه هذه السجلات من بيانات؛ وعلينا أن ننهض بالمزيد من العمل في وضع أطر يتفق عليها لضبط النفس على الصعيد الوطني كلما وحيثما اقتضى الأمر ذلك. وترى كندا أن التجديد المقترح لعمل سجل الأسلحة التقليدية، وما يحظى به مؤتمر نزع السلاح من قدرة أكبر على تكريس الطاقة اللازمة لهذا الميدان، مع اتخاذ العمل المنجز والعمل الجاري حاليا أساسا للبناء عليه. كل ذلك سيتيح لنا فرصة للتركيز والتعجيل بجهودنا المشتركة.

ويوصلنا هذا إلى مسألة حيوية وملحة: وهي تحقيق حظر الألغام المضادة للأفراد على صعيد عالمي. وكندا في سعيها لتحقيق هدف حظر الألغام المضادة للأفراد على صعيد عالمي تواصل تعليق أهمية كبرى على مصادقة أكبر عدد ممكن من الدول، في أقرب وقت ممكن، على البروتوكول المعدل الثاني لاتفاقية حظر أو تقييد أسلحة تقليدية معينة. وإلى أن يتحقق حظر عالمي حقا لهذه الأسلحة، يظل البروتوكول المعدل الثاني عنصرا حيويا في الحملة الشاملة لتخفيف وإزالة المعاناة الناتجة عنها. وتقوم كندا نفسها على جناح السرعة باتخاذ الخطوات القانونية وغيرها من الخطوات الضرورية لتتسنى المصادقة الوطنية على هذا الصك.

بيد أن كندا، بالإضافة إلى دول عديدة أخرى، لا تزال تعتقد أنه يجب القيام بما هو أكثر من ذلك. ولتحقيق هذه الغاية، حضر كبار المسؤولين من ٧٤ بلدا ومن منظمات دولية ومنظمات غير حكومية عديدة مؤتمر الاستراتيجية الدولية "نحو حظر عالمي للألغام المضادة للأفراد"، الذي عقد في أوتاوا في الفترة من ٣-٥ تشرين الأول/أكتوبر. وأيدت البلدان المشاركة الخمسون إعلان أوتاوا، الذي يدعو إلى إبرام اتفاق دولي ملزم قانونا بشأن حظر الألغام المضادة للأفراد في أسرع وقت ممكن. ووضع المؤتمر أيضا خطة عمل تحدد أنشطة محددة كثيرة تبدي الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الاستعداد للاضطلاع بها من أجل بناء الإرادة السياسية الضرورية لتحقيق حظر الألغام المضادة للأفراد. وسنطلب تعميم هذه الوثائق لإطلاع اللجنة عليها. وأصبح واضحا أثناء مؤتمر أوتاوا أنه يوجد حجم حرج من الدول المستعدة للدفع الآن نحو إبرام اتفاق دولي يحظر الألغام المضادة للأفراد. وبناء عليه، تحدى لويد اكسوورثي، وزير خارجية كندا، في خطابه الختامي، المجتمع الدولي أن يعود إلى كندا في نهاية عام ١٩٩٧ للتوقيع على اتفاق دولي يحظر الألغام المضادة للأفراد، وتعهد بالعمل مع الدول الأخرى الملتزمة بوضع نص لحظر الألغام المضادة للأفراد، وبالعمل مع كل دولة لها نفس التفكير للوصول إلى نهاية ناجحة.

ويحاجج معارضون عديدون للحظر الفوري بأن مسألة الألغام المضادة للأفراد مسألة أمن. أجل، فهم على حق، إنها في الحقيقة مسألة أمن: أمن البشرية. وهذا الأمن ينتهك كل عشرين دقيقة كل يوم. وقد أثبت لنا مؤتمر أوتاوا أنه يوجد الآن الزخم الضروري لوضع نهاية لهذه الآفة العشوائية التي لا ترحم. ونحن مقتنعون أنه لا ينبغي لنا ولا يمكننا أن ننتظر المثل الأعلى، إبرام معاهدة عالمية، بل ينبغي لنا أن نبدأ بعدد محدود من الأعضاء. والفوز بموافقة جميع دول العالم ليس واقعيا في المقام الأول. وهدفنا هو كسب ضمير العالم. هدفنا معاهدة تضع معيارا مناهضا لهذه الأسلحة الشنيعة: أي تحظر إلى الأبد إنتاج واستخدام وتخزين ونقل الألغام المضادة للأفراد. وقد ابتدأت عدة معاهدات لتحديد الأسلحة على صعيد عالمي بهذه الطريقة المحدودة. وسيكون التحدي الذي يواجهنا باستمرار جعل هذه المعاهدة عالمية.

ونحن نعتقد أن تحديد كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، بوصفه موعدا أخيرا لإبرام معاهدة، واقعي وضروري للحفاظ على قوة الدفع التي لم يسبق لها مثيل للقيام بعمل ما. ولا ينبغي لهذه المعاهدة أن تكون معقدة. ويجب أن نتحاشى إغراء استخدام معاهدتي الأسلحة الهجومية الاستراتيجية كنموذج. يجب أن تكون هذه المعاهدة مختلفة بصورة أساسية، وأن تكون بسيطة بصورة أساسية. إنها معاهدة ذات هدف إنساني وهدف تحديد الأسلحة، وتتعلق بأسلحة دفاعية بصورة أساسية، وليس

لاستخدامها من جانب طرف ما تأثير يستحق الذكر في أمن طرف آخر.

ويسرنا أن مبادرة السيد أكسوورثي لقيت دعما فوريا من الأمين العام ومن رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية ومن مئات المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية الممثلة في المؤتمر. وكندا ملتزمة بهدف إبرام معاهدة توقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وتدخل حيز النفاذ بحلول عام ٢٠٠٠، ونحن على استعداد للعمل مع جميع الدول الأخرى التي لها نفس التفكير لتحقيق هذا الهدف.

ولدينا خيار واضح. بوسعنا، كما قيل، "إزالة ١١٠ ملايين لغم، وذراع وساق في كل مرة"، أو أن نتصرف الآن. وقد اختارت كندا أن تتصرف. وندعو جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الانضمام إلينا في هذا الجهد وذلك ليتسنى لنا عندما نعود إلى هذا المحفل في العام القادم في مثل هذا الوقت أن نمضي قدما بوضع صك جديد لحماية البشرية.

وفي عملنا المتعلق بمسألة الألغام البرية، وضعنا قاعدة بيانات واسعة عن المواقف الوطنية للدول الأعضاء من استخدام وإنتاج ونقل وتخزين الألغام المضادة للأفراد. ونفهم أنه لا يوجد أي مصدر موثوق به للمعلومات مثل هذه القاعدة في هذا الوقت. ونعتزم تعميم هذه القاعدة على جميع الوفود في الأسابيع القادمة بغية التأكد من دقة المعلومات الواردة فيها. وستستخدم قاعدة البيانات كأداة لقياس التقدم في تحركنا نحو إبرام معاهدة، ونحو تنفيذ الحظر في نهاية المطاف. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التعاون في هذا المسعى.

وتود كندا أيضا أن تعمم على الوفود دراسة حافزة على التفكير تستطلع كيفية دمج التحقق والمعلومات والتدريب والتحليل لتيسير صنع القرار ولتيسير عمليات التنفيذ ضمن الأمم المتحدة. ويركّز التقرير على الطرق التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة بما لديها من عدد كبير من مصادر المعلومات، أن تركب وتحلل المعلومات على نحو أفضل حسن التوقيت وفعال دعما لعملية صنع القرار. ونأمل أن تؤدي هذه الدراسة الابتكارية إلى حفز التفكير والمناقشة حول كيفية إمكان أن نشكل هيكل الأمم المتحدة على نحو أفضل للتصدي لتحديات القرن القادم.

أمامنا سلسلة من الأهداف السليمة والقيّمة التي يمكن تبيّنها وتحقيقها. فبيئتنا الأمنية الراهنة إيجابية. وبوسعنا أن نعمل معا لتحقيق هذه الأهداف. وللقيام بذلك، لا بد من توفر شرطين أساسيين مسبقين. فمن جهة، يجب أن نتجنب الركون إلى "الحالة الراهنة"، التي تشعرنا بالرضى عن الذات وبريق الحملات الايديولوجية من جهة أخرى. والاستسلام لهذه الرغبات لا يؤدي إلا إلى نقاش عقيم وإلى الإخفاق في تحقيق التقدم.

وثانيا، يجب أن نولّد الإرادة السياسية الضرورية، وأن نحافظ عليها، لمجابهة التحديات الحقيقية التي تواجهنا وللتغلب عليها. وتأمل كندا في أن تدفعنا دورة اللجنة الأولى هذه ودورة مؤتمر نزع السلاح التالية وعمليات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالإضافة إلى ممارسات أخرى، باتجاه مواصلة استكشاف واستغلال الفرص الملموسة التي يمكن تحقيقها لتحقيق التقدم الكبير الذي ينتظرنا.

السيد كامبل (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، باسم وفد استراليا أتقدم إليكم وإلى أعضاء هيئة المكتب الآخرين بالتهانئ على انتخابكم. ونتطلع قدما إلى العمل معكم عن كثب للتعجيل بتنفيذ أعمال اللجنة.

لقد شهدت السنوات المعدودة الأخيرة تقدما كبيرا في مناقشة مسائل نزع السلاح والتفاوض بشأنها. وعلى الرغم من اختلافاتنا الكثيرة، فإننا، نحن أعضاء المجتمع الدولي، قد أحرزنا تقدما كبيرا جدا من خلال عملنا معاً في مؤتمر نزع السلاح، وهنا في هذه اللجنة، وفي عدد من المحافل الأخرى. وسجل ما تم إحرازه مؤخرا غني عن البيان، فهناك اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، التي أصبحت على وشك الدخول إلى حيز النفاذ الآن؛ والتمديد إلى أجل غير مسمى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ والنجاح في إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفتح باب التوقيع عليها، مما يجعلنا نستبعد من جدول أعمالنا مسألة تفجيرات التجارب النووية، التي أثارت الجدل وطال أجلها. وقد اعتمدنا

بروتوكولاً معززا للألغام البرية لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، كما بدأنا التفاوض من أجل تعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. وفضلا عن ذلك، جرى تعزيز شبكة المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية عن طريق إنشاء مناطق جديدة وتوطيد المناطق الموجودة.

وبتحقيق هذه المنجزات الهامة، نجد أن المناقشة حول نزع السلاح قد وصلت الآن إلى مفترق طرق هام. ويجري الآن طرح أسئلة. إلى أين نذهب بعد الآن؟ وماذا نعالج بعد ذلك؟ وكيف نبقي على الزخم حيا؟ وهناك أسئلة أخرى تتعلق بكيفية ضمان المحافظة على مرونة وأهمية المؤسسات ومحافل التفاوض. وقد يكون أهم سؤال هو ما تثيره الوفود، وهو كيف يمكن إدراج مصالح المجتمع الدولي وتوقعاته فيما يتعلق بعملية نزع السلاح النووي في جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار في المستقبل؟

وتتضح الإجابات على هذه الأسئلة بجلاء أكبر من خلال عملنا وفقا لجدول أعمالنا في الأسابيع القادمة. ويرى وفد بلدي أن الوقت الحالي لا يسمح بالتعثر في السعي من أجل التوصل إلى عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. فالوقت قد حان لمواصلة اغتنام الفرص التي يتيحها لنا انتهاء الحرب الباردة. والوقت الحالي هو الوقت المناسب للبناء على أساس المنجزات التي أحرزناها مؤخرا، ولتوطيد المؤسسات والصكوك التي أنشأناها، ولتحديد جدول أعمال جديد، نتحرك به إلى الأمام، بما في ذلك التفكير الجديد بشأن نزع السلاح النووي الذي يستند إلى التقييم الواقعي لما هو عملي ويمكن التوصل إليه.

والمسائل التي علينا أن نعالجها متوفرة. وقد حدد وزير خارجية استراليا في البيان الذي أدلى به في الجمعية العامة الخطوط العريضة للعديد من تلك المسائل.

فينبغي لنا أن نعمل على أن تحقق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كل طاقاتها الكامنة بالطريقة التي صورها مقرر العام الماضي بدعم عملية استعراض المعاهدة.

ويجب أن نغتنم إلى أقصى حد الفرصة التي تتيحها لنا اللجنة التحضيرية لاستعراض معاهدة عدم الانتشار المقبلة إذا كان لنا أن نجني ثمار نزع السلاح وعدم الانتشار التي تعود علينا من جراء تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى.

وعلينا أن نعزز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن طريق الاعتماد العاجل لبروتوكول ٩٣+٢ المقترح بشكل يزود الوكالة بالوسائل الفعالة حقا لاكتشاف الأنشطة النووية غير المعلن عنها.

وينبغي لنا أن نضمن لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة أن تدخل حيز النفاذ بصفتها صكاً فعالا لنزع السلاح وعدم الانتشار، وأن نعمل على تحقيق المشاركة العالمية في هذا النظام، بما في ذلك مشاركة الدولتين الحائزتين للأسلحة الكيميائية.

ويجب أن نتوصل إلى اتفاق في تاريخ مبكر حول إنشاء آلية فعالة للتحقق بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ولهذا ينبغي أن نخصص الوقت الكافي والموارد الكافية لهذه المفاوضات.

وعلينا أن نبدأ العمل على وضع اتفاقية تحظر إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في صنع الأسلحة النووية. كما أنه علينا أن نبني على أساس مبادرة أصدقائنا الكنديين التي تستحق الثناء لكي نتحرك قدما بالجهود التي نبذلها من أجل التفاوض حول فرض حظر عالمي على إنتاج الألغام البرية المضادة للأفراد وتخزينها ونقلها واستعمالها، مما يتيح المعالجة المفيدة والشاملة لسوء الاستخدام المروع لهذه الأسلحة.

وينتظرنا هنا عمل هام وقيِّم للغاية، وهو عمل تشكرنا عليه الأجيال المقبلة. وقد شعرنا جميعا بالإحباط بين آن وآخر ونحن نسعى إلى تحقيق المعالم التي تم تحقيقها بالفعل. ولكن لو أثَّر ذلك الإحباط في جزء من جدول الأعمال هذا أو فيه لكان ذلك مفجعا.

وقد اتضح من المشاورات التي أجراها السفير مغلاوي، الرئيس السابق لمؤتمر نزع السلاح، مع المجموعات الإقليمية أن التفكير يجري بشكل مكثف حول برنامج مؤتمر نزع السلاح واتجاهه في المستقبل. وفي الوقت الذي لا نستهين فيه بصعوبة التوفيق بين مختلف الآراء الواردة في تقرير السفير العميق والحافل بالتأملات، فإنه من الواضح أن هناك حاجة إلى إصلاح وتحديث جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح بغية ضمان استمرار أهميته وفعاليته.

وقد تكون النقطة التي يجب البدء بها في مجال نزع السلاح النووي هي تقرير لجنة كانبرا المعنية بإزالة الأسلحة النووية. وتقرير اللجنة، الذي نأمل أن يشكل إسهاما قيّما في مناقشة هذه المسائل وفي تقدمها، يوصي بأن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاما سياسيا بإزالة الأسلحة النووية. ويمضي التقرير إلى وضع خطوات فورية وداعمة لتحقيق هذا الهدف. ويؤكد بصفة خاصة على أهمية التحقق الفعال في مجال إقامة عالم خال من الأسلحة النووية وصيانته، ويرسم الدور الذي يمكن أن يضطلع به مؤتمر نزع السلاح في هذا المجال. وقد شجعنا رد الفعل الإيجابي الذي لقيه التقرير من المجتمع الدولي.

وقد عرض وزير خارجية استراليا تقرير اللجنة على الأمين العام للأمم المتحدة وعلى الجمعية العامة. وسيعرض التقرير على مؤتمر نزع السلاح في دورته الأولى عام ١٩٩٧.

ولا أنوي هنا أن أشغل وقت اللجنة بشرح موقف استراليا إزاء المسائل العديدة المدرجة في جدول أعمالنا. فستتاح لنا فرصة واسعة لأن نقوم بذلك في الأسابيع القادمة. ولكنني أود أن أنهي ملاحظاتي بمناشدة الوفود أن تعمل معاً بروح التعاون والإحساس بالهدف المشترك المتمثل في مواصلة البناء على أساس التقدم الذي أحرزناه بالفعل.

السيد العربي (مصر): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى وأن أهنئ باقي أعضاء المكتب على انتخابهم، وأن أعرب عن ثقة وفد مصر بأن خبرتكم الواسعة سوف تسهم في إنجاح أعمالنا هذا العام، كما أؤكد لكم دعم وتعاون وفدي الكاملين في سعيكم نحو تحقيق هذا الهدف. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعبّر عن شكر وفد مصر لسلفكم السفير اردينشولون لإدارته الحكيمة لأعمال هذه اللجنة خلال الدورة الخمسين.

تجتمع اللجنة هذا العام في ظل مناخ عالمي يتسم منذ فترة بتغيرات متلاحقة كما يتسم بتطورات سياسية هامة، لذلك يتعين استثمار هذا المناخ لخلق تأثير إيجابي على المفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعلى دعم الوعي الدولي بأهمية مواصلة الجهود المخلصة على المستويين العالمي والإقليمي وصولا إلى نزع السلاح الشامل والكامل. ولست في حاجة لأن أعيد التأكيد على أولويات مصر في مجال نزع السلاح. فهي تتسق تماما مع الخطوط العريضة، بل مع التفصيلات للأولويات التي حددتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح، التي انعقدت عام ١٩٧٨، والتي يحتل فيها نزع الأسلحة النووية الأولوية القصوى دون الإخلال بالطبع بأهمية باقي قضايا حظر الانتشار ونزع السلاح التقليدي التي تأتي في مرتبة تالية في أولويات نزع السلاح.

أود أن أبدأ بالإشارة إلى أن الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ حول مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها قد أكدت بالإجماع ما يلي:

> " ثمة التزام بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، واختتام هذه المفاوضات".

هذه الفتوى دللت بصورة واضحة على اقتناع أكبر هيئة قضائية في العالم اليوم بأهمية نزع السلاح النووي وبضرورة مواصلة الجهود.

واتصالا بذلك، قدمت مصر، في ٢١ آب/أغسطس الماضي، وبصفتها منسق مجموعة الـ ٢١ في مؤتمر نزع السلاح بجنيف، وبالنيابة عن ٢٨ عضوا من أعضاء المؤتمر، "برنامج العمل لإزالة الأسلحة النووية" الذي تضمنته الوثيقة CD/1914. ونعتبر أن هذا البرنامج يهدف إلى تعويض الفجوة التي سببها عدم وجود التزامات جادة وصريحة في اتجاه نزع السلاح النووي، خاصة من قِبل

الدول النووية. كما نرى أن هذا البرنامج يجب أن يحظى بدراسة جادة ومتأنية في إطار اللجنة الفرعية حول نزع السلاح النووي بمؤتمر نزع السلاح، والتي طالبت الجمعية العامة بإعطاء أولوية لإنشائها في قرارها ٥٠/٧٠ عين، وبدء مفاوضات حول برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي وصولا إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد.

كما تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى قرار اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات التابعة للجنة حقوق الإنسان ١٩٩٦/١٤ الذي أكد على أن أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية يجب ألا يكون لها أي دور في العلاقات الدولية وبالتالي يجب إزالتها. كما دعا القرار المحافل الدولية ذات الصلة، وبصفة خاصة مؤتمر نزع السلاح، إلى البدء الفوري لمفاوضات حول نزع السلاح النووي في إطار برنامج متدرج، بغية الوصول إلى الهدف الأسمى لإزالة هذه الأسلحة، وبالتالي المساهمة في دعم السلم والأمن الدوليين وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وخاصة الحق في الحياة.

إن القدرة التدميرية الهائلة للأسلحة النووية كانت وراء رسالة التحذير التي أبرزها تقرير لجنة كانبرا في آب/أغسطس الماضي، والتي كانت رسالتها المركزية أن عقيدة الردع النووي تعتبر غير ذات فائدة عسكرية وخطيرة. وقد تضمن التقرير،

(تكلم بالانكليزية)

"هناك حقيقة أساسية مفادها أن الأسلحة النووية تقلل من أمن كل الدول. وحقيقة الأمر أن الدول التي تمتلكها تصبح نفسها أهدافا للأسلحة النووية. وهناك فرصة الآن، ربما لم يسبق لها مثيل، لم تتكرر، للقيام باختيار جديد وواضح لتمكين العالم من القيام بأعماله دون أسلحة نووية. إن العالم الخالي من الأسلحة النووية يمكن ضمانه والإبقاء عليه من خلال الالتزام السياسي، وإرساء أسسه في إطار قانوني دائم ملزم".

(واصل الكلمة بالعربية)

وأود هنا أن أرحب بنتائج تقرير اللجنة، التي تشرفت بعضويتها، وأن أشكر حكومة استراليا على تبنّي هذه المبادرة، وأن أعرب عن تطلعنا إلى مناقشة جادة للخطوات العملية التي تضمنها التقرير.

هذه القرارات والأحكام والآراء تؤكد مجددا الإرادة الواضحة للمجتمع الدولي للسعي نحو تحقيق نزع السلاح النووي، وإنه من المحتم أن نعمل على إعطاء دفعة أكبر للجهود الهادفة إلى تحقيق عالمية المعاهدات الدولية المتعلقة بنزع السلاح. وفي هذا السياق، يجب إيلاء أهمية خاصة لتحقيق عالمية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية باعتبارها حجر الزاوية في نظام منع الانتشار. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى المادة السادسة من المعاهدة التي تفرض التزاما على كافة أطرافها للتفاوض بحسن نية لوضع إجراءات فعالة لوقف سباق التسلح النووي ولنزع السلاح النووي وللتوصل إلى اتفاقية لنزع السلاح الشامل والكامل تحت رقابة دولية فعالة وصارمة. ولذلك، فإن بدء اجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها تمهيدا لعقد مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠ يعتبر مناسبة هامة لتكثيف الجهود الرامية إلى إصدار وثيقة توافقية متكاملة عن المؤتمر الاستعراضي وليس الاختصار، كما حدث في الماضي، على مجرد إعلانات لا تنم إلا عن الفشل في التوصل إلى اتفاق عام حول سياسات حظر الانتشار وعلاقتها بسلم الأولويات في مجال نزع السلاح كأغلب مؤتمرات الاستعراض. هذا إلى جانب صياغة اتفاقية دولية حول الضمانات التي تقدمها الدول النووية للدول غير النووية، دون الاكتفاء بقرار عن مجلس الأمن بناء على إعلانات منفردة من الدول النووية، الأمر الذي - كما ذكرت دول كثيرة من بينها مصر - لا يفي بالغرض، خاصة في ضوء المد اللانهائي للمعاهدة العام الماضي والذي أعطى لها مركزا دوليا متميزا.

لقد رحبت مصر بالتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في مؤتمر نزع السلاح. وبالرغم من الثغرات التي تشوب المعاهدة والتي تضع صفتها الشاملة محل التساؤل فإننا نرى أنها تمثل خطوة أولى - بالرغم من محدوديتها - على الطريق الصحيح، والتي يلزم

متابعتها بخطـــوات إضافية أخرى للوصول إلى الهدف المنشود المتمثل في النزع الكامل للسلاح النووي. ومن هذا المنطلق صوتت مصر لصالح قرار الجمعية العامة ٢٤٥/٥٠ في العام الماضي في الدورة المستأنفة الأخيرة، والذي اعتمد المعاهدة وفتح باب التوقيع عليها. ومن هذا المنطلق أيضا وقّعت مصر على المعاهدة بالأمس. إلا أنه يهمني أن أسجل هنا أن الأسلوب الذي تم اتباعه لنقل المعاهدة من مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة يجب ألا يشكل سابقة يحتذى بها في المستقبل، وأن أؤكد على الدور الرئيسي لقاعدة توافق الآراء كأساس لاتخاذ القرارات في مؤتمر نزع السلاح بصفته المحفل التفاوضي الوحيد فيما يخص موضوعات نزع السلاح.

الآن، وقد انتهى مؤتمر نزع السلاح من إعداد اتفاقية حظر التجارب النووية، فإن الوقت قد حان لأن يبدأ المؤتمر في صياغة اتفاقية دولية لحظر إنتاج المواد الانشطارية. وإذا أردنا أن يكون لعملنا مغزى في هذا الاتجاه، فإنه لا بد وأن تؤدي الاتفاقية إلى منع الانتشار الرأسي ومنع الانتشار الأفقي لهذه المواد، وأن تسفر عنها نتائج ملموسة. هـــذا الهـدف المزدوج لا يمكن تحقيقه إلا إذا تم إدخـــال المخزون الحالي للمواد الانشطارية كجزء لا يتجزأ من العملية التفاوضيـــة، وهو الأمر الذي ترى مصر أن له أهمية كبرى.

إن مصر تؤمن بأهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم. وتمثل الفكرة في حد ذاتها أداة ناجحة لتعزيز نظام عدم الانتشار في إطار المادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن هذا المنطلق رحبت مصر وشاركت بالجهود الأفريقية الدؤوبة التي تـُوجت بتوقيع الدول الأفريقية في القاهرة على اتفاقية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا)، وما صاحبها من اعتماد إعلان القاهرة في نيسان/أبريل الماضي الذي شمل أيضا عددا من المواقف الأفريقية الهامة التي تقرب العالم خطوة أخرى من الهدف الأسمى الداعي إلى الإزالة الشاملة والكاملة لكل الأسلحة النووية.

ولكن في نفس الوقت يعرب وفد مصر عن الأسف وخيبة الأمل لتخلف منطقة الشرق الأوسط عن الركب الأفريقي في هذا المجال، وذلك بالرغم من النداءات والقرارات المتتالية التي بدأت هنا في اللجنة الأولى عام ١٩٧٤، والتي تصدر بالإجماع عن الجمعية العامة منذ عام ١٩٨٠ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وللأسف الشديد لم تر تلك القرارات النور حتى هذه اللحظة.

وفي هذا الصدد تبرز الأهمية البالغة للقرار الخاص بالشرق الأوسط، المعتمد عام ١٩٩٥، في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها. ويهمني أن أؤكد على أن مجرد اعتماد هذا القرار لم يكن أبدا الهدف في حد ذاته، وإنما المطلوب هو التنفيذ. وتقع هنا مسؤولية خاصة على عاتق الدول النووية الثلاث التي تبنـّت هذا القرار.

والقرارات المتتالية التي تصدر منذ أكثر من عشرين عاما تعكس قلق المجتمع الدولي إزاء وجود برنامج نووي متقدم وغير خاضع للضمانات في اسرائيل، وهو الأمر الذي لا يحتمل اللبس أو الغموض. ومن هذا المنطلق، ومن هذا المنبر، نطالب مجددا اسرائيل - الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تمتلك منشآت نووية غير خاضعة لنظم الضمانات الدولية - بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ونطالبها بوضع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الإطار ترحب مصر بقرار كل من جيبوتي ودولة الإمارات العربية المتحدة بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك بإعلان وزير خارجية عمان أمام الجمعية العامة الشهر الماضي عن قرار سلطنة عمان بالتوقيع على المعاهدة، مما سيجعل اسرائيل الآن الدولة الوحيدة - وأكرر، الدولة الوحيدة - بالمنطقة التي لم تنضم بعد لمعاهدة عدم الانتشار، بالرغم من قدراتها النووية المتقدمة والمعروفة للعالم أجمع.

وفي نفس هذا الإطار، سيواصل وفد مصر السعي نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، في إطار المبادرة الأعم والأشمل التي أطلقها الرئيس مبارك في نيسان/أبريل عام ١٩٩٠ والتي تدعو إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

أنتقل الآن إلى مسألة الألغام، التي تقع في موقع متقدم ضمن قائمة أولويات مصر في مجال نزع السلاح. والواقع

أن مصر تُعد من الدول التي تعاني بشدة من انتشار الألغام على أراضيها، حيث بها الآن أكثر من ٢٢ مليون لغم بري زرعتها قوات إقليمية وقوات دولية تناحرت وتحاربت على أراضي مصر خلال نزاعات متعددة.

وفي هذا السياق، أود أن أسجل موقف مصر بحتمية شمولية التعامل مع مشكلة الألغام. وبعبارة أخرى، فإن الإجراءات الهادفة إلى حظر الألغام يجب أن تصاحبها خطوات جادة وحقيقية نحو إزالة الألغام من الدول التي تعاني من هذه المشكلة، والتي لا تستطيع التعامل معها بمفردها، من خلال توفير المساعدات الفنية والمادية اللازمة ونقل التكنولوجيا المتقدمة لتمكين هذه الدول من التعامل مع هذه المشكلة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن البيان الختامي للمؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة التقليدية، الذي انعقد في جنيف في أيار/مايو الماضي، تضمن فقرة خاصة حول دور الدول التي زرعت الألغام في إزالة هذه الألغام:

(تكلم بالانكليزية)

"إذ تسلم بالدور الهام الذي يلعبه المجتمع الدولي وبخاصة الدول التي زرعت الألغام، في المساعدة في إزالة الألغام في البلدان المتضررة من خلال توفير الخرائط اللازمة والمعلومات وتقديم المساعدة المادية والتقنية المناسبة لإزالة حقول الألغام والألغام والفخاخ المتفجرة أو إبطال مفعولها".

(واصل الكلمة بالعربية)

إن إحدى الطرق التي تساهم في تعزيز جهود نزع السلاح، هي عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. ويرى وفد مصر أن الجمعية العامة يجب أن تتفق خلال هذه الدورة على موعد محدد لعقد الدورة الاستثنائية القادمة. ثم نبدأ الإعداد الجيد لبلورة جدول أعمال هذه الدورة. وفي هذا الإطار، فإن عقد هذه الدورة الاستثنائية خلال عام ١٩٩٨، أو على الأكثر في عام ١٩٩٩، سيكون عاملا مساعدا ومواتيا لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده عام ٢٠٠٠.

وفي الختام أود أن أؤكد على أهمية تعزيز وتقوية كفاءة الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. إن هذا الهدف الجماعي يتطلب التنسيق بين أعمال اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بهدف تكامل الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح الشامل والكامل. ونطالب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتعاون بحسن نية لتنفيذ القرارات المعتمدة من الجمعية العامة احتراما للشرعية الدولية.

السيد هوفر (سويسرا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى وأن أؤكد لكم مساندة وفدي أثناء فترة ولايتكم. إن تسنمكم لهذا المنصب الرفيع من حسن الحظ في الواقع، لأنكم تنتمون الى منطقة من المقدر لها أن تضطلع في السنوات القادمة بدور هام في مجال الأمن الدولي.

وإذا قيمنا حصيلة التطورات الأخيرة في مجال السياسة الأمنية منذ الدورة الماضية للجمعية العامة، فإن وفدي يلاحظ مع الارتياح أن خطى الانتقال نحو عالم متعدد الأقطاب تتسارع عن طريق اندماج الدول في شبكة مترابطة يزداد تماسكها. ويتمثل أحد آثار هذه التطورات في تكثيف الحوار المتعدد الأطراف. وألاحظ في هذا الصدد التوسع الذي جرى مؤخرا، على المستوى المؤسسي، في عضوية مؤتمر نزع السلاح، وزيادة أعضائه الى ٦١ عضوا. وهنا أود أن أشيد بممثل جنوب أفريقيا، الذي ساهم في إحداث هذا التطور المبشر بالخير بما يتحلى به من مثابرة ومرونة وحنكة.

وهناك نجاحات أخرى أحرزت في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، مثل التقدم الذي أحرز في مجال التصديق على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. واستمرار المفاوضات حول إقامة نظام للتحقق في مجال الأسلحة البيولوجية واعتماد بروتوكول محسن بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد.

ولا يمكن لهذه التطورات أن تخفي أثرا سلبيا مصاحبا للتحرك صوب عالم متعدد الأقطاب. فحرية الحركة الأوسع نطاقا التي حظي بها أنصار تعدد الأقطاب على المستوى الدولي - سواء أكان هؤلاء الأنصار دولا أم

غير ذلك - يكتنفها مزيد من مخاطر انعدام الأمن. وقد تنبثق هذه المخاطر من المنازعات التي كان التوازن السابق يخفيها. وهذه المخاطر الجديدة التي غالبا ما ترجع بجذورها الى الماضي تزيد من قلقنا لأنها تغذي الوهم القائل بإمكانية التوصل الى حلول سهلة للمنازعات عن طريق استعمال القوة. ومن ثم فإن التقدم الذي تحقق في الشهور الـ ١٢ الماضية، ليس كافيا حتى الآن على الرغم من أنه مثير للإعجاب.

وأود أن أتناول موضوعين رئيسيين في هذه المناقشة العامة وهما: مستقبل نزع السلاح النووي وحظر الألغام البرية المضادة للأفراد، وهو الموضوع الذي سيعود الوفد السويسري الى تناوله في بيان منفصل.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، فإن سياسة سويسرا بشأن هذه المسألة هي كما يلي. إن حكومتي لا تنظر الى نزع السلاح بوجه عام كهدف مجرد في حد ذاته وإنما كوسيلة لتدعيم ركائز الأمن الدولي. وهذا الهدف يمكن الوصول اليه عن طريق تحقيق توازن مستقر بالتدريج على مستوى متدن دائما، بينما نسعى في الوقت ذاته للتوصل كمرحلة نهائية الى القضاء التام على الأسلحة النووية في جميع أرجاء العالم.

وقد اعتمد المجتمع الدولي معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وينبغي النظر الى هذه المعاهدة باعتبارها تقدما هاما نحو تحديد الأسلحة على المستوى العالمي، بغض النظر عن أوجه القصور فيها، ومن ثم فهي تخدم الهدف الذي تسعى حكومتي الى تحقيقه. ولهذا السبب قامت سويسرا في ٢٤ أيلول/سبتمبر من هذا العام بالتوقيع على المعاهدة. وبهذا التوقيع أعربت السلطات السويسرية عن أملها الوطيد بأن يكون اعتماد المعاهدة من جانب الجمعية العامة إيذانا بانتهاء جميع التجارب النووية، مهما كانت طبيعتها وشكلها، وذلك على الرغم من الغموض الذي يحيط بدخولها حيز النفاذ.

وبهذه المعاهدة نجد أننا وصلنا الى نهاية دورة من المفاوضات، والى البدء في عملية سياسية هدفها النهائي هو حظر التجارب النووية على المستوى العالمي. ومع ذلك، فإننا لا نستطيع أن نشعر بالرضا على المدى البعيد لمجرد اتخاذ إجراء رسمي محض. ولهذا فإن السلطات السويسرية تنوي المشاركة التامة في أعمال اللجنة التحضيرية التي عهد اليها بإنشاء هيئة لرصد تنفيذ تلك المعاهدة.

وتبين حدود معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الحاجة الى مواصلة الجهود الدولية في مجال نزع السلاح النووي مع احترام معايير الأمن والاستقرار في نفس الوقت. وفي هذا الصدد، نرى أن علينا أن نكرس أنفسنا تماما لتنفيذ التعهدات التي قطعت لدى تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى. ومن هنا، فإن سويسرا ستنضم الى الاستعدادات الجارية لعقد المؤتمر الاستعراضي لتلك المعاهدة، التي ستبدأ هذا الأسبوع في نيويورك.

وينبغي الحفاظ في ذات الوقت على قوة الدفع التي ولدتها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. والنتيجة المنطقية لذلك هي فتح باب المفاوضات، في إطار مؤتمر نزع السلاح، حول اتفاقية لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية وهي المعروفة باسم معاهدة الوقف.

كما تتابع السلطات السويسرية باهتمام أيضا جميع المبادرات التي قدم تخدم هدف إيجاد عالم أكثر أمنا تنتفي فيه الحاجة الى حيازة الأسلحة النووية. إن التقدم الذي أحرز بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وجنوب شرقي آسيا وجنوب المحيط الهادئ مشجع. والفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو باستخدامها، وكذلك الاقتراحات الداعية الى القضاء على الأسلحة النووية التي تقدمت بها لجنة كانبيرا أمثلة أخرى في هذا الاتجاه.

وهناك وسائل أخرى للتدمير الشامل. وفيما يتعلق بحظر الأسلحة الكيميائية، فإننا نرحب بدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ. وهذا سيشكل خطوة هامة عن طريق القضاء على أسلحة الدمار الشامل. غير أننا نأسف لأن الدولتين اللتين اعترفتا بحيازة أسلحة كيميائية لم تتمكنا حتى الآن من التصديق على الاتفاقية. وتناشد سويسرا جميع الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك.

ويصدق القول نفسه على المفاوضات الخاصة بالأسلحة البيولوجية. فالنتائج التي تحققت حتى الآن

هزيلة للغاية، ولذلك فإن السلطات السويسرية تأمل أن يوفر المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، الذي سيعقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، قوة دفع جديدة لهذه العملية.

بالإضافة الى الإمكانية التدميرية للأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، تسبب الأسلحة التقليدية أيضا مشاكل أمنية. وهنا أيضا لا تزال ضرورة معالجة أسباب الصراعات والتوترات أساسية. وفي سياق الأسلحة التقليدية، نجد أن من المسائل التي ينبغي أن نوليها اهتمامنا الكامل مسألة الألغام المضادة للأفراد. فسنة بعد أخرى، يسقط الآلاف من الأفراد ضحايا لهذه الأسلحة، أو يستمر تعرضهم لتهديدها بعد انتهاء الصراعات بوقت طويل في أحيان كثيرة. وهذه حالة لا يمكن تحملها. ولا يمكن إنهاء هذه الحالة التي نجدها اليوم إلا بتوفر الإرادة السياسية التي لا تتزعزع لدى الدول على تحقيق تقدم سريع وكبير صوب الحظر التام للألغام المضادة للأفراد وصوب تحقيق تنسيق دولي حقيقي في مجال إزالة الألغام.

لقد تم توا تعديل البروتوكول الثاني لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر لعام ١٩٨٠، الذي يتناول موضوع الألغام. وتمثل التحسينات التي أدخلت على النص الأصلي، رغم تواضعها، خطوة في الاتجاه الصحيح. ومن ثم، فإن الحكومة السويسرية تأمل أن يدخل البروتوكول الثاني المعدل حيز النفاذ سريعا. وفي رأي سلطات بلدي أن الحظر التام للألغام المضادة للأفراد هو وحده الذي سيمكننا من التغلب على أثرها المدمر. ولا بد من أن تتواصل الحملة من أجل فرض حظر تام على الألغام المضادة للأفراد وأن تتكثف. وعلى ذلك، فإن الحكومة السويسرية ستنضم الى أية مبادرة معقولة تستهدف فرض هذا الحظر تمشيا مع الأهداف الإنسانية لسياستها الخارجية. وقد اتخذت هذه المبادرة خمسون دولة اجتمع ممثلوها في أوتاوا في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام. وفي ذلك الاجتماع تم الإعراب عن رأي مفاده أنه يتعين على الدول التي تؤيد فرض حظر تام على الألغام المضادة للأفراد أن تقوم دون أي إرجاء آخر بصياغة نص لاتفاقية بشأن هذا الحظر. وتشاطر حكومة سويسرا ذلك الرأي تمام المشاطرة، وسوف تبذل كل ما في وسعها لجعله حقيقة واقعة.

وإلى أن يتسنى تحقيق تصديق واسع النطاق على هذه المعاهدة، من المهم أن تتخذ الدول الإجراءات اللازمة في هذا الصدد. وقد فعلت الحكومة السويسرية ذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ عندما قررت من جانب واحد أن تتخلى دون قيد أو شرط عن استخدام الألغام المضادة للأفراد وصنعها وزرعها ونقلها.

وحتى إذا استطاع المجتمع الدولي أن يتخذ الخطوة الشجاعة بفرض حظر على الألغام المضادة للأفراد، فلن يكون قد حسم المشاكل الناجمة عن وجود نحو ١١٠ ملايين لغم بري مزروعة في كل أنحاء العالم وتهدد الحياة والسلامة البدنية لعشرات الآلاف من الأبرياء. وفي هذا السياق، ينبغي جعل تقديم المساعدة لإزالة الألغام في إطار عمليات حفظ السلام من عناصر التعاون الدولي ذات الأولوية. إن مسؤولية الأمم المتحدة في إطار صون السلم والأمن الدولي تجعلها مرشحا طبيعيا لتنسيق مثل هذه المهمة. غير أن المنظمة لن تكون قادرة على الاضطلاع بهذه الولاية إلا عندما يقرر المجتمع الدولي أن يعطي مسألة تقديم المساعدة لإزالة الألغام البعد العالمي الذي كانت تفتقر اليه حتى الآن. وهنا نجد أن المناقشة حول إزالة الألغام في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي أجراها مجلس الأمن يوم ١٥ آب/اغسطس ١٩٩٦ وكذلك البيان الرئاسي الذي أصدره المجلس يوم ٣٠ آب/اغسطس ١٩٩٦ من الدلالات المشجعة في هذا الخصوص.

وفي هذا الصدد، ستضاعف الحكومة السويسرية مساهمتها في الجهود الدولية للمساعدة في إزالة الألغام.

وختاما، أود أن أشيد بالدور الحاسم الذي تضطلع به الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح في النهوض بالتعاون الدولي في مجال سياسة الأمن، وأن أكرر التأكيد على تصميم سويسرا على مواصلة المشاركة في تلك الأنشطة بقدر استطاعتها.

السيد زليينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أتقدم اليكم بتهانئنا على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ويسرنا أن نرى ممثل جارتنا

بيلاروس في ذلك المنصب الذي ينطوي على المسؤولية الكبيرة. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأضيف تهانئي لجميع أعضاء المكتب الآخرين.

إن أوكرانيا، باعتبارها دولة أثبتت بخطوات عملية رغبتها في رؤية العالم خاليا من الأسلحة النووية، لاحظت بارتياح أن الجمعية العامة اتخذت القرار ٢٤٥/٥٠ المعنون "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية" خلال دورتها الخمسين يوم ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وكانت دولتنا إحدى الدول العديدة التي اشتركت في تقديم ذلك القرار التاريخي. وقد شكلت نتيجة التصويت الممتازة على ذلك القرار دليلا مقنعا على قدرة المجتمع العالمي، في ما يمكن أن نسميه دون مغالاة منعطفا تاريخيا، على أن ينتحي جانبا اختلافاته فيما يتعلق بهذه المعاهدة الأساسية، وعلى أن يتوصل الى اتفاق على فكرة واحدة تتمثل في حظر جميع التجارب في كل المجالات، وفي إنشاء نظام غير تمييزي وموثوق به لرصد تنفيذ أحكام تلك المعاهدة.

ومع ذلك، سيتعين علينا أن نخرج عما قريب من حالة البهجة الغامرة التي لها ما يبررها والتي أعقبت اتخاذ ذلك القرار، إذ أن هناك عقبات كأداء تعترض دخول المعاهدة حيز النفاذ، مماثلة للعقبات التي حالت دون الموافقة على مشروع صيغتها في مؤتمر نزع السلاح.

ونحن نرى أن من الضروري أن نؤكد أن أوكرانيا تعتبر المعاهدة صكا قانونيا دوليا يوطد انتهاء سباق التسلح النووي، ويعوق ما يسمى بالانتشار الرأسي للأسلحة النووية، ويضع شروطا مسبقة هامة وضرورية تضيف دينامية الى عملية نزع السلاح النووي.

وفي هذا الصدد، نود أن نذكر الوفود بأن عمليات نزع السلاح النووي تتطور أمام أعيننا، وأن عملية نزع السلاح النووي في أوكرانيا وصلت الى نهايتها الطبيعية يوم ١ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وهي مناسبة أعلنها رسميا رئيس دولتنا ليونيد كوتشما. وبناء على ذلك، تبدو التقييمات القائلة بأن هذه المعاهدة خطوة أولى على الطريق المؤدي الى نزع السلاح النووي وبأنها مجرد صك من صكوك نزع السلاح غريبة إلى حد ما بالنسبة لنا.

وفي الوقت نفسه، نجد أن المعاهدة لا تتوخى مثلا إزالة مواقع التجارب، أو مختبرات البحث العلمي المتخصص، أو أي هياكل أساسية تتصل بالأسلحة النووية. ولهذا نود أيضا أن نرى المجتمع العالمي ينظر الى المعاهدة لا كمجرد صك آخر في ميدان نزع السلاح النووي، وإنما كأداة تهيئ الشروط المسبقة اللازمة لتحقيق نزع السلاح النووي على نطاق عالمي.

إن تفهم دور معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في سياق القانون الدولي سيساعدنا على تفادي الإفراط في التوقعات من تلك المعاهدة والاكثار من التحفظات فيما يتعلق بلغتها الحالية، وهو أمر سيسمح، بدوره، للمجتمع الدولي بأن يركز انتباهه وجهوده على تحقيق الهدف الأساسي حقا اليوم، ألا وهو صياغة برنامج عالمي لنزع السلاح النووي، مرحلة مرحلة. إن أوكرانيا أحد البلدان التي تدعو الى الأخذ بأسلوب جاد لإدراك هذا الهدف ذي الأسبقية. وفي هذا الصدد أود أن أذكر الوفود بأن رئيسنا، في بيانه في الدورة الخمسين للجمعية العامة، بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، طرح فكرة وضع برنامج، في إطار الأمم المتحدة، للنزع الكامل للسلاح النووي.

أما إنشاء لجنة مخصصة لهذه المسألة، في إطار مؤتمر نزع السلاح، فقد يكون خطوة عملية نحو تنفيذ تلك الفكرة. وقيام مؤتمر نزع السلاح بعمل منتج وموجه نحو إدراك الهدف، في هذا الصدد، من شأنه أن يكون خير طريق لتغيير موقف معارضي المعاهدة المذكورة، ومن شأنه أن يشجع على عملية التوقيع علىالمعاهدة والتصديق عليها ثم دخولها حيز النفاذ ومن شأن هذا بدوره أن يقربنا من هدفنا المشترك، هدف عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي هذا السياق، نؤمن بأن عملية نزع السلاح النووي ينبغي أن تكون أكثر ديناميكية. إن المبادرة التي طرحها رئيس أوكرانيا فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى والشرقية، بين بحر البلطيق والبحر الأسود، إنما هي خطوة منطقية وتحرك هام في الاتجاه الصحيح. ونعتقد أن مساندة فكرة خلو أوروبا الوسطى من الأسلحة النووية عمل يخلق جوا من الثقة بين دول المنطقة، ويحول دون ظهور خطوط تجزئة جديدة على القارة الأوروبية. وإنشاء

منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى والشرقية، بالإضافة الى المناطق الموجودة في أنتاركتيكا وجنوب المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وكذلك المنطقتين الخاليتين من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا وفي افريقيا، من شأنه أن يوجد مجمل العناصر الحرجة التي يمكن أن تعزز عملية نزع السلاح النووي عالميا.

ولن نجانب الإنصاف إذا وصفنا هذا العام بأنه عام حاسم في عمل مؤتمر نزع السلاح. ففي ١٧ حزيران/يونيه اتخذ المؤتمر مقررا تاريخيا طال انتظاره، بتوسيع عضوية ذلك المحفل المتعدد الأطراف التفاوضي في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وبالنيابة عن أوكرانيا، التي أصبحت دولة تشارك مشاركة كاملة في مؤتمر نزع السلاح أود أن أعرب عن الامتنان لوفود الدول التي أيدت رغبة بلدان أخرى، ولا سيما بلدي، في التأثير في عملية صياغة الاتفاقات في مجالات حيوية مثل الأمن ونزع السلاح الدوليين. وإني واثق من أن ظهور مشاركين جدد مشاركة "كاملة" في المفاوضات بمؤتمر نزع السلاح سيحفز على عمل أكثر نشاطا في لجان مخصصة أخرى، الى جانب اللجنة المخصصة لحظر التجارب. وتلك اللجان بالنسبة لأوكرانيا هي اللجان المخصصة لصياغة اتفاقية لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية، وصياغة اتفاق متعدد الأطراف للضمانات الأمنية المقدمة من الدول النووية للدول غير النووية، وصياغة برنامج لنزع سلاح نووي في العالم كله.

إن أوكرانيا تؤيد إقرار الصيغة المعدلة للبروتوكول الثاني المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى من جانب المؤتمر الاستعراضي الأول للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وهو البروتوكول الذي يفرض حظرا وقيودا أشد على استعمال أنواع معينة من الألغام البرية المضادة للأفراد، أطلق عليها اسم "أسلحة الدمار الشامل على نحو بطيء".

إن لدى المجتمع الدولي شكاوى كثيرة، ومعقولة جدا، فيما يتعلق بجوهر الوثيقة التي تم إقرارها، إذ أنها لا تنشئ الظروف المسبقة المطلوبة للتغلب على نتائج الأزمة الإنسانية التي يعاني منها عدد من الدول نتيجة لاستعمال الألغام البرية المضادة للأفراد استعمالا واسع النطاق وعشوائيا. ومن الواضح أن الأخذ بحظر شامل للألغام البرية المضادة للأفراد هو، عينه، الأمر اللازم لحل المشكلات التي سببها استعمال هذه الأسلحة التقليدية. بيد أنه، إذا ما أخذت في الحسبان الحقيقة الراهنة التي هي أن كثيرا من البلدان غير مستعدة لإعادة النظر في دور الألغام البرية المضادة للأفراد في مذاهبها الدفاعية، فمن الملائم وضع نظام دولي موثوق به يستبعد إمكانية نقل تلك الألغام الى دول تعذب سكانها من استعمالها.

أما أوكرانيا، فهي لا تنتج ولا تصدر أية ألغام برية مضادة للأفراد. ونلتزم التزاما دقيقا بأحكام الوقف الاختياري على تصدير الألغام البرية المضادة للأفراد من جميع الأنواع، الذي أعلنه بلدنا في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وفي الوقت نفسه تعرب أوكرانيا عن استعدادها لمساندة النظر في موضوع حظر الألغام البرية المضادة للأفراد في اللجنة المخصصة لهذا الموضوع التابعة لمؤتمر نزع السلاح.

ومن الواضح أننا في الوقت الحاضر، بحاجة الى تغيير جذري لأسلوبنا في السعي الى حل لمشكلة إزالة الألغام. فمن المعروف أن عمليات إزالة الألغام التي تجري تحت رعاية الأمم المتحدة تكتشف كل عام ١٠٠ ٠٠٠ لغم بري فقط مضاد للأفراد وتبطل مفعولها، بينما يُزرع في نفس الفترة، حسب مختلف التقديرات، ما بين مليوني وخمسة ملايين لغم في شتى الأماكن. يضاف الى ذلك أن إزالة لغم بري واحد مضاد للأفراد يكلف ١ ٠٠٠ دولار، بينما إنتاجه لا يكلف إلا ثلاثة دولارات.

وفي هذا الصدد ترى أوكرانيا أن عمليات إزالة الألغام في بلد ما لا تكون مستأهلة للقيام بها إلا إذا أمكن إقامة حاجز متين ضد تسليم الألغام البرية الى أطراف الصراع في ذلك البلد. ومن الناحية المثلى ينبغي القيام بهذه العمليات عندما يكون الصراع المسلح قد انتهى وتمت معالجة أسبابه بالوسائل السياسية. وبالإضافة الى ذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم فورا بوضع وتطبيق تقنيات جديدة نوعيا لإزالة الألغام، تخفض تخفيضا طرديا تكلفة إزالة اللغم الواحد، وتقلل من المخاطر على الحياة البشرية وهي صحة الأفراد، وتؤدي الى التعجيل بعملية إزالة الألغام.

وأوكرانيا من جانبها على استعداد لإيفاد وحدات خاصة من قواتها المسلحة للقيام بعمليات إزالة الألغام تحت رعاية الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وكذلك على أساس ثنائي. ولن يكون بمقدور هذه الوحدات أن تشارك في تطهير الألغام إلا إذا قامت الأطراف المعنية بدفع رواتب أفراد الخدمة وتغطية تكاليف انتقالهم والتعهد بتقديم تعويضات في حالة إصابة أحدهم أو فقده لحياته. ومع ذلك، فحتى في الوقت الحالي، تؤدي سرية بناء الجسور واجباتها في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في أنغولا في أحوال بالغة الصعوبة بسبب وجود الكثير من الألغام البرية التي تجبر جنودنا على القيام في نفس الوقت بعمليات تطهير للألغام. كما أن وحدات الهندسة الأوكرانية منخرطة في تطهير الألغام في أراضي يوغوسلافيا السابقة. ولدينا مركز لتدريب خبراء تطهير الألغام في مدينة كامينتس - بودولسكي الأوكرانية مزود بجميع المرافق التي يحتاجها تدريب الخبراء الأجانب في هذا المجال.

لقد كانت أوكرانيا تنظر دائما الى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة باعتبارها أداة دولية هامة في مجال نزع الأسلحة الكيميائية. ويعكس هذا الرأي رغبتنا في أن تصدق الولايات المتحدة وروسيا، اللتان تمتلكان أكبر جزء من المخزون العالمي من الأسلحة الكيميائية، على هذه الاتفاقية قبل دخولها الى حيز النفاذ. ومن رأينا أنه إذا ما دخلت اتفاقية الأسلحة الكيميائية الى حيز النفاذ قبل تصديق هذين البلدين عليها، فمن شأن ذلك أن يقلل من الأهمية العملية للاتفاقية. بيد أننا لا نود أن يعتبر المجتمع العالمي الاتفاقية أداة لعدم انتشار الأسلحة الكيميائية وإنما بالأحرى أداة للقضاء عليها.

وعلى الصعيد الوطني، تقوم أوكرانيا بتدابير ترمي الى إعداد أحكام الاتفاقية لتقوم المنشآت الكيميائية بتطبيقها، وتضطلع بعمليات للبحث عن الأسلحة الكيميائية التي خزنت في أراضيها في السنوات السابقة، ولتحديدها.

إننا نعلق آمالا كبيرة على المؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة المقرر انعقاده في نهاية العام الحالي. إن من شأن تدعيم الاتفاقية بواسطة إنشاء نظام دولي لرصد التقيد بأحكامها أن يكون خطوة صحيحة لوقف المحاولات المحتملة للتوصل الى احتياز "أسلحة الفقراء للدمار الشامل" تلك، الأمر الذي يمكن أن يكون له تأثير مزعزع للأمن الدولي بأكمله.

وفي مقدمة أولويات المجتمع الدولي في مجال صون السلم وتدعيم الاستقرار والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي يأتي الاستمرار في إيلاء الاهتمام لتحديد وتخفيض الأسلحة التقليدية، التي تعرض ترساناتها الضخمة وجود البشرية في حد ذاته للخطر. ومن وجهة النظر هذه، فإن القرارات التي اتخذها المؤتمر الاستعراضي الأول لمعاهدة اتفاقية القوات المسلحة في أوروبا لها أهمية كبيرة، ولا سيما بالنسبة للحاجة الى إبقاء تطبيق هذه المعاهدة ساريا باعتبارها آلية حيوية لكفالة تحديد الأسلحة، وبالنسبة لمواءمتها للحالة الجغرافية - السياسية الجديدة. ومن شأن ذلك أن ييسر تحسين فعالية التدابير الوثيقة الصلة والاعتماد على المعاهدة في مفاوضات تحديد الأسلحة التي تجري داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتي من المقرر أن يقر أساسها المفاهيمي قبيل اجتماع المنظمة في لشبونة.

وترحب أوكرانيا بالجهود التي تضطلع بها الدول الأطراف في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا والتي ترمي الى حل المشاكل التي ثارت في غضون تنفيذها، ولا سيما مشكلة الحد من الأسلحة والمعدات في المنطقة الطرفية. بيد أننا نشعر ببعض القلق إزاء الجهود الرامية الى حل هذه المشكلة بأي ثمن، حتى ولو كانت تنطوي على مصالح أمنية لفرادى الدول. وتعتقد أوكرانيا بأن من الضرورة المطلقة أن يجري التقيُّد بصرامة بمبدأ الأمن المتساوي لجميع الدول الأطراف، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإرادة فرادى الدول وسيادتها بالنسبة للقضايا المتصلة بوزع القوات الأجنبية في أراضيها.

وهناك مشكلة أخرى أود أن أوجز موقف أوكرانيا إزاءها. وتخص هذه المشكلة مشاركة بلدنا في نظم منع الانتشار التي تغطي التكنولوجيات العالية المزدوجة الغرض المخصصة للأغراض المزدوجة. وتقوم الإنجازات الحديثة العهد في العلوم والتكنولوجيا بدور حاسم في التنمية المعاصرة للمجتمع. ولا يخفى على أحد أن أكثر التكنولوجيات تقدما، وقبل كل شيء في صناعة القذائف

والفضاء والطاقة النووية، علاوة على الإنجازات في البيولوجيا والكيمياء، متصلة اتصالا وثيقا بالمجال العسكري، ولا سيما بسبب إمكانية استخدامها في استحداث أسلحة الدمار الشامل، لذلك، من الممكن أن يستخدم التقدم العلمي كعنصر من العناصر الحاسمة في تدعيم الأمن الدولي وزعزعته على حد سواء.

وأود، آخذا هذا الأمر في حسباني، أن أؤكد على أن إيجاد نظام فعّال للتحكّم في الصادرات في بلدنا وإنشاء تعاون شامل مع الدول الأخرى في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ومرافق الإمداد بها يشكلان أحد أهم جوانب السياسة الخارجية لأوكرانيا في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونحن ننظر من هذا المنظور الى مشاركتنا الكاملة الأبعاد في نظم دولية فعالة للتحكم في الصادرات من قبيل فريق الموردين النوويين وترتيب وازينار. كما أن أوكرانيا تسعى جاهدة للاشتراك في التدابير المتعددة الأطراف في ميدان عدم انتشار التكنولوجيا وهذا هو السبب في أن إحدى أولوياتنا أن تكفل الحصول على العضوية الكاملة في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف.

وفي نفس الوقت نعتقد بأنه ينبغي لأي تدابير متعددة الأطراف في مجال عدم الانتشار ألا تحول دون التعاون الدولي في تنمية التكنولوجيات العالية وألا تتعارض مع أغراض الدفاع المشروع عن النفس وفقا لقواعد القانون الدولي.

ولكي نقيّم تأثير العلوم والتكنولوجيا على الأمن الدولي ونتنبأ بمستقبله على نحو أفضل، نعتبر أن من الملائم أن يجري التوسع في تبادل الخبرات والمعلومات فيما بين الدول في هذا المجال، في الوقت الذي يحتفظ فيه دون شك بالحق في حماية المعلومات. وفي هذا السياق، نؤيد فكرة إيجاد نظام لمعايير تقييم التكنولوجيات.

وهذا مجرد قليل من القضايا الهامة التي أراد وفدي أن يثيرها خلال التبادل العام للآراء في اللجنة الأولى. واننا نتطلع الى التطرق بإسهاب الى هذه القضايا والى غيرها من المشاكل الهامة خلال المناقشات غير الرسمية التي يرى وفدي أنها ستضاف من تفهم موقف كل منا ومن ثم تساعد على كفالة أن يكون عملنا في هذا اللجنة بناء وفعالا.

السيد غارسيا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أستهل كلمتي بتوجيه التهنئة إليكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ونحن على يقين بأن مداولاتنا تحت قيادتكم ستسفر عن نتائج إيجابية. واطمئنوا من فضلكم إلى تعاون وفد بلدي المستمر لتحقيق ذلك الهدف. ويود وفد بلدي أن يتوجه أيضا بالتهنئة لأعضاء المكتب الآخرين.

ومن بين أحداث العام الماضي البارزة المتصلة بعمل هذه اللجنة، يجدر التنويه بفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وفتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، وإنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في أفريقيا وجنوب شرقي آسيا - انضمتا إلى المناطق القائمة في أجزاء أخرى من العالم.

وبلدي طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة تلاتيلولكو ومعاهدة أنتاركتيكا. ومافتئنا ملتزمين بقضية نزع السلاح لسنوات عديدة، ولهذا السبب نولي أهمية قصوى للتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن على اقتناع بأن هذه المعاهدة تشكل خطوة هامة في مجال عدم الانتشار وفي إطار عملية نزع السلاح. ولهذا السبب وقعت كولومبيا عليها.

وبما أنه ليس من المقبول لأية مجموعة من البلدان أن تدعي لنفسها حقا طبيعيا وأبديا في حيازة الأسلحة النووية، وبما أننا نتوخى إمكانية قيام عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، فإننا ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ خطوات إضافية فتبدأ مفاوضات جادة بهدف إزالة الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. وفي هذا الصدد نؤيد تأييدا تاما ما أعلنه رؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز الذين اجتمعوا في كارتاخينا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. ففي ذلك الاجتماع أكدوا مجددا على أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لكي تصبح مفيدة كمعاهدة لنزع السلاح، فإنها يجب اعتبارها خطوة هامة نحو الإزالة التامة للأسلحة النووية خلال وقت محدد.

وكما أكد وزراء خارجية ورؤساء وفود بلدان حركة عدم الانحياز، في اجتماعهم المعقود في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر من هذا العام، فإنه

"في فترة ما بعد الحرب البادرة ليس ثمة مبرر - إن كان هناك مبرر - للاحتفاظ بالترسانات النووية، ناهيك عن إنشاء ترسانات جديدة، سعيا وراء سباق التسلح. لقد حان الوقت لتدمير الاحتياطي بكامله من أسلحة الدمار الشامل الفعالة هذه نهائيا. ولن يكون نظام عدم الانتشار ناجحا إذا لم يلح نزع السلاح النووي في الأفق بوضوح".

وفي هذا الصدد أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود

"مرة أخرى على ضرورة أن يشكل مؤتمر نزع السلاح، على أساس الأولوية، لجنة مخصصة تشرع في التفاوض على برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي وإزالة الأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد".

وإن الاقتناع بأن الإزالة التامة للأسلحة النووية يجب إنجازها ضمن إطار زمني محدد هو بالضبط الذي دفعنا إلى تأييد برنامج العمل المقترح لإزالة الأسلحة النووية وفقا للمعايير التي حددتها مجموعة الـ ٢١ ضمن إطار مؤتمر نزع السلاح.

وقدمت محكمة العدل الدولية مساهمة إيجابية لقضية السلام عندما أكدت بالإجماع على الالتزام بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، وباختتام هذه المفاوضات بموجب المادة ٦ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وذلك في فتواها المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها.

وينبغي التأكيد على أن المحكمة نصت تحديدا في فتواها على أن

"الأهمية القانونية لذلك الالتزام تتعدى مجرد كونها التزام سلوك؛ بالالتزام المعني هنا هو التزام بتحقيق نتيجة محددة - نزع السلاح النووي بكل جوانبه - وذلك باعتماد نهج سلوك معين، أي متابعة المفاوضات بشأن المسألة بحسن نية". (الفقرة ٩٩)

وأضافت المحكمة

"... هذا الالتزام ذو الشعبتين لمتابعة المفاوضات واستكمالها يعني رسميا الدول الـ ١٨٢ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو، بعبارة أخرى، الغالبية العظمى للمجتمع الدولي". (الفقرة ١٠٠)

وشارك بلدي بنشاط في عملية تعزيز معاهدة تلاتيلولكو، وهي صك رائد في مجال إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وسنواصل دعم تعزيز النظام المنشأ بموجب هذه المعاهدة. ومن دواعي الارتياح أن نشير إلى أن عدد الدول من المنطقة الأطراف في المعاهدة ازداد ووصل إلى ٣١ دولة.

وتم التوقيع في نيسان/أبريل الماضي على معاهدة بليندابا، التي أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وهذا الصك ومعه المعاهدة الموقعة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، التي تنص على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، انضما إلى معاهدات انتركتيكا وتلاتيلولكو وراروتونغا، الأمر الذي يقربنا من جعل نصف الكرة الجنوبي كله منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ويود وفد بلدي أن يؤكد أن رؤساء الدول أو الحكومات، في مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز المعقود في العام المنصرم، شجعوا على توحيد المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشئت من قبل وتلك التي يكاد إنشائها يكتمل. وفي هذا الصدد يثني وفد بلدي على مبادرة البرازيل التي تستهدف تعزيز نصف الكرة الجنوب كمنطقة خالية من الأسلحة النووية.

ومما يثير الانزعاج أن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة لم تدخل حيز النفاذ أو لم تصادق عليها هذا العام الدول التي اعترفت بأنها أكبر الدول الحائزة على هذه الأسلحة. فبعد عقدين من المفاوضات، وفي وقت يوجد فيه وعي كامل في أوساط المجتمع الدولي بضرورة

دخول هذا الصك حيز النفاذ بصورة دائمة وشاملة، لا يسعنا سوى أن نطلب مرة أخرى إلى الدول الحائزة لهذه الأسلحة أن تصادق على الاتفاقية. فمع الحصول على ٦٤ تصديقا من أصل ٦٥ وهو العدد اللازم لدخول المعاهدة حيز النفاذ، تتزايد أهمية التصديق على الاتفاقية في أسرع وقت ممكن من جانب الدول الرئيسية الحائزة لهذه الأسلحة.

إن موضوع الأسلحة التقليدية، وعلى وجه الخصوص الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، هو من بين المسائل التي تستحق اهتماما خاصا. ويتشاطر وفد بلدي القلق إزاء الموارد الهائلة التي ما زالت تكرس لحيازة تلك الأسلحة وإزاء الزيادة المطلقة العنان في الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة والمتفجرات. ويرحب وفد بلدي باعتماد الوثيقة المعنونة "مبادئ توجيهية لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي في سياق قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء" المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وذلك بتوافق الآراء في الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح.

وتمثل الألغام البرية المضادة للأفراد تهديدا خطيرا لسلام وأمن وسلامة الملايين من البشر في مختلف أرجاء العالم. وما يعتبر بالنسبة للقلة مجرد سلعة أخرى للتصدير، ومجرد رقم احصائي، هو بالنسبة لمئات الآلاف من الأشخاص، والعديد منهم من الأطفال، سبب ملموس للعجز أو الموت. ويؤيد وفد بلدي تأييدا قاطعا حظر إنتاج واستخدام وتخزين ونقل الألغام البرية المضادة للأفراد، والبدء فورا بالمفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق دولي لهذا الغرض.

ويؤيد وفد بلدي عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. ونحن على اقتناع بأن الدورة الاستثنائية هي المحفل المناسب لتحليل مسار العمل في المستقبل بالنسبة لنزع السلاح وتحديد التسلح والمسائل الأخرى المتصلة بالأمن الدولي. ونحن مقتنعون بأهمية تعددية الأطراف في عملية نزع السلاح وضرورة تأمين مشاركة جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي في إعداد وعقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح. ونحن على استعداد للاسهام في التوصل إلى الاتفاقات اللازمة بهدف عقد الدورة قبل نهاية القرن.

ولذا نرى أن من الأساسي أن تبدأ العملية التحضيرية لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة مع بداية ١٩٩٧.

السيد بيرغ (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تفضلوا، سيدي، بقبول تهانئ وفد بلدي على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى للجمعية العامة أثناء الدورة الحادية والخمسين. إن سنة ١٩٩٦ سنة شهدنا فيها العديد من الانجازات في مجال نزع السلاح، ولكن العديد من المهام الهامة والكبيرة ما زالت تنتظر الانجاز. وأود أن أؤكد لكم تأييد وفد بلدي وتعاونه وأنتم تقودون عمل هذه اللجنة إلى خاتمة ناجحة.

ولا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة بتحقيق عالم خال من جميع أسلحة الدمار الشامل والتصدي لانتشار الأسلحة التقليدية. ومما اتسم بأهمية كبيرة في السنة الماضية اختتام مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مؤتمر نزع السلاح في جنيف؛ واعتماد المعاهدة من جانب الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛ والاحتفال بالتوقيع على المعاهدة في نيويورك، الذي مثل تتويجا للهدف الذي طال السعي إليه في مجال نزع السلاح النووي. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تمثل إنجازا كبيرا في ميدان نزع السلاح النووي. ولكن بغية تحقيق مقاصدها على أكمل وجه، فمن الضروري استمرار التزام جميع الدول - ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية - بنزع السلاح النووي وبتهيئة مناخ إيجابي.

وموقفنا إزاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بوصفها صكا لنزع السلاح وعدم الانتشار تعززه وجهة نظرنا بأن المعاهدة جزء لا يتجزأ من برنامج العمل الذي سيؤدي إلى التنفيذ التام للمادة ٦ من التزامات نزع السلاح النووي في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

والفقرة ٤ من المقرر ٢ من "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين" في الجزء الأول من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها تحدد العناصر الأولية لبرنامج العمل هذا لنزع السلاح النووي. وهذه العناصر هي استكمال المفاوضات في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦، وهو هدف تم إنجازه فعلا؛ والبدء فورا بالعمل والانتهاء منه مبكرا حول اتفاقية

لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووي الأخرى، أي ما يسمى باتفاقية وقف الانتاج؛ وقيام الدول الحائزة للأسلحة النووية ببذل جهود منتظمة وتدريجية يحدوها العزم من أجل تخفيض الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، على أن يكون الهدف النهائي من ذلك إزالة تلك الأسلحة، وقيام جميع الدول بنزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

وتغطي "مبادئ وأهداف" أيضا عناصر أخرى هامة بالنسبة لجدول أعمال نزع السلاح النووي، أي إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وضرورة معالجة مسألة تقديم ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

وفي هذا الصدد أود أن أنوه بأن مذكرة التعاون حول نزع السلاح وتحديد التسلح التي وقّعت بين الرئيس نيلسون مانديلا ورئيس وزراء نيوزيلندا، السيد جيمس بولغر، في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦، تضمنت التأكيد على أن حكومتينا ستعملان على البدء في العام القادم في مؤتمر نزع السلاح بالمفاوضات المتعلقة بمعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية.

بيد أن المطلوب اتخاذ خطوات أخرى في البرنامج لتقريب العالم من الهدف النهائي المتمثل في إزالة الأسلحة النووية. ونشير إلى أن جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التزمت بذلك الهدف، وهو التزام أقرّ به بوضوح في الفتوى الصادرة مؤخرا عن محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها.

وفي هذا السياق، توفر عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، التي ستبدأ في العام القادم، وسيلة لتعزيز تنفيذ "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين" تنفيذا تاما. بيد أن الاتفاقات التي تحققت في مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة تنص على إجراءات دينامية تضاف إلى برنامج العمل إذ يجري التصدي للمسائل وإسقاطها من جدول الأعمال. وإذا أردنا تحقيق الهدف هذا، المتمثل في قيام عالم خال من الأسلحة النووية، فيجب علينا أن نبرهن على إخلاصنا لا بالكلام بل بأفعال ملموسة.

وهذا العام، ١٩٩٦، شهد أيضا قدرا كبيرا من العمل - تراوح بين تقرير لجنة كانبيرا عن إزالة الأسلحة النووية وبرنامج العمل لإزالة الأسلحة النووية - في مجال تحديد معالم الطريق الموصل إلى نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، تؤيد جنوب أفريقيا تأييدا تاما المقترح الرامي إلى إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي داخل مؤتمر نزع السلاح في جنيف، بوصفه المكان الذي يمكن أن يتركز فيه قدر كبير من هذا العمل.

ولكن ينبغي توخي الحرص في نهجنا إزاء نزع السلاح النووي بغية تحقيق الحد الأقصى من التقدم الذي يمكن بل يجب تحقيقه. وبينما يحتمل وجود الإغراء بجعل التقدم في بعض المواضيع مرهونا بالتقدم في مواضيع أخرى، فإن النتيجة الوخيمة لأسلوب العمل هذا قد تكون منع التقدم على جميع الجبهات.

وإن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في العالم دليل واضح على استمرار التزام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بهدف تخليص العالم من الأسلحة النووية. لذا، ترى جنوب أفريقيا أن من بين أهم الأحداث التي جرت منذ الدورة الأخيرة للجنة الأولى كان التوقيع على معاهدة المنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة النووية - أي معاهدة بليندابا - في القاهرة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦. ويسرنا بصورة خاصة توقيع أربع دول من الدول الحائزة للأسلحة النووية على بروتوكول المعاهدة في الوقت نفسه مع الدول الأفريقية في القاهرة، في حين أشارت دولة خامسة إلى أنها ستفعل ذلك في المستقبل القريب. وإن التوقيع على معاهدة بليندابا يمثل معلما آخر على هذا الطريق، شأنه شأن إبرام معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا في بانكوك، والتوقيع على بروتوكولات راروتونغا من جانب فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

ويعتقد وفد بلدي بأن معاهدة بليندابا تعبر عن المثل الأعلى المشترك للبلدان الأفريقية في أن ترى قارتنا خالية من الأسلحة النووية، وبأنها تمثل إنجازا نفخر به جميعا بحق. وعقب توقيع وزير خارجية جنوب أفريقيا في القاهرة على معاهدة بليندابا، شرعنا حاليا في إجراءات الحصول على التصديق البرلماني على

المعاهدة، وسيتبع ذلك إيداع صك تصديقنا عليها لدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية.

ونحن على اقتناع بأن معاهدة بليندابا ستعزز نظام عدم الانتشار الدولي وستشجع إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية إضافية في أجزاء أخرى من العالم. وفي هذا المقام، تؤيد جنوب أفريقيا المبادرات الرامية إلى جعل نصف الكرة الأرضية الجنوبي منطقة خالية من الأسلحة النووية. وهذه المنطقة، بإضافة أنتاركتيكا إليها، ستغطي أكثر من نصف بر الكرة الأرضية.

وفيما يتعلق باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، يسر جنوب أفريقيا التقدم المحرز في مجال التصديق. فبوصول عدد الدول التي صدقت على الاتفاقية إلى ٦٤ دولة حاليا لا يبقى إلا دولة واحدة لبلوغ نقطة دخولها حيز النفاذ، ومن ثم يسرنا أن جهود الوفود في لاهاي ستترجم في القريب العاجل إلى أعمال. غير أننا يجب أن نذكر أن عدة مسائل موضوعية لا تزال معلقة فيما يتعلق بالاتفاقية، وتحث جنوب أفريقيا جميع الوفود المشاركة في المناقشات في هذا المضمار أن تبدي أقصى قدر من المرونة بغية ضمان إمكانية بدء المرحلة الثانية لدخول الاتفاقية حيز النفاذ، بأقل قدر ممكن من البلبلة.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال جنوب أفريقيا مقتنعة بأن التصديق على الاتفاقية من جانب كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي - باعتبارهما المالكين الرئيسيين المعلنين للأسلحة الكيميائية - أساسي لنجاح الاتفاقية. وبالتالي، نحث الدولتين كلتيهما على إنهاء إجراءات تصديقهما على الاتفاقية في أقرب وقت ممكن، وبصفة خاصة في ضوء اقتراب موعد دخولها حيز النفاذ.

وتؤكد حكومتي مرة أخرى التزامها بتعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة بإنشاء نظام امتثال يمكن التحقق منه خاص بالاتفاقية. ونأمل أن يعطي المؤتمر الاستعراضي القادم للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية دفعة إضافية لأعمال الفريق المخصص وأن يشجعه على استكمال عمله في أقرب وقت ممكن حتى يستطيع أن يعرضه على مؤتمر خاص للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية قبل المؤتمر الاستعراضي الثاني. وفي غضون ذلك، ستشجع جنوب أفريقيا جميع الدول الأعضاء الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية على المشاركة في تدابير بناء الثقة التي تشرف الأمم المتحدة عليها.

وجنوب أفريقيا، باعتبارها تمتلك التكنولوجيا والمعدات المتقدمة، ستواصل التعاون في مختلف المحافل الدولية المكرسة لمنع انتشار تكنولوجيات ومعدات يمكن أن تستخدم في تطوير أسلحة الدمار الشامل.

والتهديد الذي تشكله جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها ليس وحده الذي يثير القلق الخطير لدى حكومتي، بل إن تكدس الأسلحة التقليدية بما يتجاوز المستوى الذي يمكن اعتباره مشروعا لأغراض الدفاع عن النفس يثير قلقها أيضا. لذلك كان من دواعي الارتياح أن تتوصل دورة ١٩٩٦ لهيئة نزع السلاح إلى اتفاق بشأن المبادئ التوجيهية لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي.

إن الأسلحة التقليدية مصدر معظم حالات الموت والمعاناة الناجمة عن الصراعات حول العالم اليوم. ولهذا، يراودنا الأمل بأن يجري تأكيد أكبر على التسلح التقليدي في جميع محافل نزع السلاح، إن عملية إعادة البناء والرخاء في المجتمع، المكتسبة من مختلف مبادرات السلم وتحقيق الديمقراطية، تتعرض للخطر من انتشار هذه الأسلحة والأسلحة الخفيفة. ولهذا، تشجع جنوب افريقيا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دعم سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والمشاركة فيه، وتقديم تأييدها النشيط لقرار الجمعية العامة ٥٠/٧٠ باء الخاص بالأسلحة الصغيرة وفريق الخبراء الحكوميين المكلف بمساعدة الأمين العام على إعداد تقريره عن الأسلحة الصغيرة.

وسر جنوب أفريقيا أن تستضيف في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ أول حلقة عمل إقليمية لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة المشكل عملا بالقرار ٥٠/٧٠ باء. ونحن مقتنعون بأن حلقة العمل هذه ستسهم في تحقيق تفهم أفضل لمشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة

وستساعد في إيجاد حلول عملية لمنع التكدس والنقل المكثفين للأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة.

وتشعر حكومتي بالقلق، بوصفها منتجا للأسلحة التقليدية والمعدات الخاصة بها، إزاء المشكلة المتنامية لانتشار هذه الأسلحة، ولا سيما بعد وقف الصراعات المسلحة، بالاضافة إلى استخدامها في أنشطة متعلقة بالجريمة. ولكن، بالنظر إلى حجم هذه المشكلة، لا يمكن مواجهة آثار تكدس الأسلحة الصغيرة المكثف والمزعزع للاستقرار إلا من خلال العمل الوطني والإقليمي والدولي المناسب. والمطلوب الآن التزام سياسي من جانب البلدان بمعالجة هذه المسألة باعتبارها أمرا ذا أولوية. وقد قامت جنوب أفريقيا بإحكام سياساتها الخاصة بالرقابة على تصدير الأسلحة وتشديد قانونها الذي ينظم امتلاك الأسلحة النارية.

وفي معرض تناولنا لهذه المسألة أود أن أتطرق إلى المعاناة والإصابات الناجمة عن الألغام البرية المضادة للأفراد. لقد دعت جنوب أفريقيا إلى القضاء على الألغام البرية المضادة للأفراد في جميع أنحاء العالم. ومن أجل التخفيف من المعاناة التي تسببها، نحن ملتزمون بتنفيذ تعاون دولي لإزالة الألغام في البلدان التي تكثر في أراضيها هذه الألغام.

ومؤخرا، شاركت جنوب أفريقيا في مؤتمر الاستراتيجية الدولية المعني بالألغام البرية المضادة للأفراد الذي عقد في أوتاوا، بدعوة من حكومة كندا، من ٣ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وقد تبنينا خلال المشاركة في ذلك المؤتمر، إعلان أوتاوا، الذي يلزم ٤٨ حكومة، بما فيها عدة حكومات من أفريقيا، ومن منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بصفة خاصة، بالعمل معا من أجل إبرام اتفاق دولي ملزم قانونا في أقرب وقت ممكن لحظر الألغام البرية المضادة للأفراد. ونحن ملتزمون أيضا بتأييد مشروع قرار خاص باتفاق دولي لحظر الألغام البرية المضادة للأفراد، وهو الذي عمم من أجل أن تنظر فيه هذه اللجنة.

وبينما من المعتاد أن تجري المفاوضات من أجل حظر دولي على الألغام البرية المضادة للأفراد في محفل مناسب قائم، نحن مستعدون للنظر في إجراء المفاوضات في محفل ينشأ خصيصا لهذا الغرض. وستنظر جنوب أفريقيا بعناية أيضا، من خلال المشاركة في أية مفاوضات مقبلة، في شواغل البلدان التي تواجه مصاعب مشروعة في هذا المضمار. بيد أن هدفنا هو توسيع مجموعة أوتاوا لتضم أكبر عدد ممكن من البلدان، ولا سيما البلدان الأفريقية. إن جهدنا لتوسيع توافق الآراء الدولي بشأن هذه المسألة أساسي لإبرام أي اتفاق. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق، أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية دعا بالفعل إلى حظر كامل على صنع واستخدام الألغام.

وترحب جنوب أفريقيا أيضا بالاختتام الناجح لمؤتمر استعراض عام ١٩٩٦ للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وكان اعتماد البروتوكول الثاني المعدل بشأن الألغام البرية؛ وإضافة البروتوكول الإضافي الجديد السادس بشأن أسلحة اللازر التي تسبب العمى من الخطوات الرئيسية إلى الأمام في تطوير الاتفاقية ذاتها، وكذلك القانون الإنساني الدولي بوجه عام.

لقد كانت سنة ١٩٩٦ سنة ناجحة بالنسبة إلى نزع السلاح وعدم الانتشار على كثير من الجبهات. فالانجازات المتمثلة في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وانعقاد المؤتمر الناجح المعني بالاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة؛ والتقدم المحرز في زيادة مناطق العالم التي هي مناطق خالية من الأسلحة النووية؛ والعمل الجاري لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية؛ وقرب دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ كلها أمثلة للعمل الذي أنجز منذ اجتماعنا الأخير.

ولكن لا يزال كثير من العمل ينبغي إنجازه لتحقيق هدفنا المشترك في القضاء على جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل وإنهاء المأساة والمعاناة الإنسانية التي يسببها انتشار الأسلحة التقليدية. ولهذا يجب أن يركز عملنا هنا في اللجنة الأولى على ضمان الإبقاء على الزخم الناجم عن منجزاتنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للوفود التي ترغب في الكلام ممارسة لحق الرد. وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول، أذكر أعضاء اللجنة بأنه، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، لا يزيد عدد البيانات التي

يدلي بها أي وفد ممارسة لحق الرد في أية جلسة، على بيانين لكل بند. والبيان الأول في ممارسة حق الرد محدود بعشر دقائق والثاني بخمس دقائق.

السيد كيم تشانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتكلم ممارسة لحقي في الرد على ممثل اليابان وأن أعلّق على بيان ذلك الممثل.

ليس الغرض من بياني هذا مجرد التهجم على اليابان بلا سبب. إن بياني يستند إلى الحقائق والوقائع. إن اليابان تضاعف نفقات دفاعها كل سنة من أجل أن تتواءم مع القوة الاقتصادية لليابان. وتحاول اليابان الآن تعديل دستورها للسماح لها بإرسال جيشها إلى بلدان أخرى. وتحاول اليابان الآن تبرير تكديس أسلحتها مستشهدة بالحالة في شبه الجزيرة الكورية.

ونعتقد أن من الخطورة بمكان أن تحاول اليابان تبرير جرائمها الماضية. وتقول اليابان إنها هزمت البلدان الآسيوية لتحرير تلك الشعوب من المستعمرين الغربيين. واليابان لن تعتذر. وفي البرلمان الياباني يرفضون رسميا الاعتذار للشعوب الآسيوية. وقد زار مسؤولون متعاقبون ضريح ياسوغوني، حيث يخلدون ذكرى مجرمي الحرب.

كل هذا يعني على ما نفهم أن اليابان تحاول تحقيق طموحها بأن تصبح دولة عسكرية قوية في آسيا؛ وسيشنون مرة أخرى الحرب على الأمم الآسيوية عندما تتاح لهم الفرصة.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية، تشتري اليابان كميات كبيرة من المواد النووية من البلدان الأوروبية. وتستورد اليابان سرا أيضا التكنولوجيا النووية من الولايات المتحدة. وتتباهى اليابان بمبادئها غير النووية الثلاثة ولكنها لا تستطيع أن تعتمدها كقانون. ولهذا، لا نعرف حقا ما هي نواياهم الحقيقية. ولا نعرف حقا كيف يمكننا أن نثق باليابان.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠